

احدهما مبدأ والآخر نتيجة للمبدأ أو غير متشاركين في  
الجنس اعني الموضوع بل في جنسه فيكون ايضا احد العلين  
تحت الآخر فيكون الشريك في المبدأ على نحو ما اخذنا قبل  
ولما العلوم المختلفة الى علمين بعضها تحت بعض فلا يمكن  
ان تشترك في المبدأ الخاص البسطة لا على ان تدخل  
حد بينهما في الوسط ولا فوق منهما ولا تحت منهما ولا  
خارجا موضوعا او محولا مختلفا في ذلك في علمين فاما  
المبادئ العامة مثل قولنا ان كل شيء اما ان يصدق عليه  
موجبه واما ان يصدق عليه سالبية فقد يشترك فيها  
لان هذه المبادئ صالحة في بيان احوال جميع الموجودات  
المختلفة التي بعضها كم وبعضها كيف وبعضها شيء اخر  
لانها من جملة ما هو مبدأ ما في العلم الناظر في الوجود  
من جهة ما هو موجود ولكنها يؤخذ في العلوم بالقوى  
ولا يؤخذ بالبنة بالفعل مقدمات من جهة كبر محولا  
صغرى الا وقد اخذت نخصته بموضوع ذلك العلم  
وبعوارضه الذاتية على ما يتبين جميع ذلك فيما عطفنا ذلك  
لا يكون في العلوم المختلفة مشتركة بالفعل بل بالقوى <sup>التي</sup>

المطلوبة في العلوم وان كانت تزيد على المقدار على النحو  
العلوم في تركيب القياس فليست زيادة مفردة خارجة  
غير مبررة عن نسبة محفوظة وليس يستخرج عن تلك المقدار  
الا تلك النتائج بل عيانتها وليست يصلح لغير ذلك العدد من  
الكثرة واذا دخل حد من جانب او وسط لم ترد ذاتية  
بنتجها ففقت بل تناسب ذلك فلا كانت نسبة المقدار  
مع النتائج من هذه النسبة فكيف يكون اللواتي هي البلاد  
منها صالحة لان يتخرج منها الا هذه بل نتائج خارجة من هذه  
فان جميع المقدار التي في علم مالا يتخرج منها الا المتناسبة  
لتلك المقدارات في بعضها التي هي المبادئ البعد من ان  
يتخرج منها مسائل علوم اخرى غير متناسبة لذلك العلم  
وكيف والنتائج المطلوبة في العلوم غير متناهية بل  
لنوم والحدود والى المبادئ متناهية فان المبادئ  
والاصول الموضوعة لكل صناعة متناهية واما النسب  
التي هي اعتبارها بينها وبين عوارضها وان كانت  
في ذواتها محصورة فقد لا يتناهي بالقوم من جهة  
ان بعض الكمالات يكون ضرورة مستقرة في الشيء

دائمة وبعضها ممكنة تحصل باعتبار ذات نفسها مثال ذلك ان  
المثلث المتساوي الساقين من حال ان زاوية متساوية  
فما هو موجود له في نفسه بالضرورة ولما انما امره  
الى مثلث آخر يقع منه في دائره كذا وفي منحصر كذا نسبة  
هي كذا وما يجري مجراة فامور ليست محتملة الوجود  
فيه والاكثات فيه امور غير متناهية بالفعل بل هي  
امور تحدث له من جهة مناسبات ممكنة تقرضها العقل  
فيها فامثال هذه المبادئ الخاصة مثلا الخاصة بعلم الهند  
يعظم فيما ان يكون وافية بمسائل الهندسة فضلا عن مسائل  
خارجة تتعلق بها كيف يقال ان مبادئ العلوم المختلفة  
متفقة من جهتان العلوم المختلفة متفقة وهذا ظاهر  
البطلان او من جهتان كل واحد منها يصلح ان ينتج  
منها في كل علم حتى يكون مبدأ أي علم اتفق صالحا لا ي  
علم اتفق وهذا معلوم الاستحالة فان مبادئ العلوم  
التعليمية وهي محدودة في المصادر متميزة بالنفوس  
ظاهريين امرها ان لا يصلح بعضها البعض فكيف يصلح  
لكل علم من المبادئ على واحد يصلح بجميع مسائل ذلك العلم

فكيف لمساو علم اخرى ولا ايضا اذا استعملنا طريق  
 التحليل بالعكس فصرنا الى المقدمات التي لا واسط لها  
 في علم ما وميزنا ان لم يكن مميزة بميزها في الرياضيات  
 وجدناها مشتركة لجميع النتائج بل كان كل خاصه لنتيجة  
 او نتائج باعبارها ومع هذا كله فليس يمكننا ان نقول  
 ان مبادئ العلوم مختلفة باختلاف الاشتراك فيما البتة  
 ولا في شئ منها فقد بان فيما سلف ان بعض العلوم  
 تشترك في المبادئ وان من المبادئ خلقة ومنها  
 عاخرة فليس الحق هو ان المبادئ متناسبة في الجنس  
 اى الموضوع ولكن هذا لا يمكن فان العلوم التي  
 لا تتناسب في الموضوع فان مبادئها الخاصة باجناسها  
 لا تتناسب ايضا في الموضوع والذي يجب ان يعتد  
 فيه ان الحق والقضاء الفضل هو ان المبادئ يتوكل  
 على نوع غير اما مبادئ البرهان اى المقدمات الاولى  
 في العلوم واما مبادئها البرهان وهي اجناس العلوم  
 اى موضوعاتها وما يتعلق بها مما يوضع معها او يستلزمها  
 كالواحد يوجب ما للوجود فالقسم الاول يكون

فيها مبادئ علمية مثل قولنا كل شيء اما ان يصدق عليه  
 اللاحاق او السلب وقولنا الاشياء المساوية  
 واحد متساوية والقسم الثاني فلا يجوز ان يكون  
 خاصة او يتناسب علمان في الجنس وما كان من  
 المبادئ التي يعمقها القدر ما تمام هو خاص او مختص كاعلم  
 فلا يشترك فيها في جمل الامر الا علمان احدهما فوق  
 الاخر ويكون لاحدهما اول والثاني تانيا ولما كانت  
 الموضوعات في السائل العلمية اجنس الموضوع للضاعة  
 او نوع من اوصاف ذاتية فلا يجوز ان يكون الصغر  
 من المبادئ المشتركة بوجه من الوجوه بل ان كان ولا بد  
 فالكبرياء على الحق الذي يجوز فيه الشركة الفصل التاسع  
 في حال العلم والنظر وتشاركها وبتاينها وفي تفهيم الذم  
 والفهم والمميز والذكاء والصناعة والحكمة من  
 المعلوم ان ههنا علمانية وههنا ظنا برة وان الاختلاف  
 فيها من جهة الوثاقة والعلو وانها داخلان تحت  
 الداء وان بينهما موضع مقايسة ومناسبة وليس كل علم  
 يحس ان يقاس بالنظر بل العلم التصديقي ولا كل علم

مختص

الفصل التاسع

مع كل من



مع كل من يقال به بل مع طن يوافقه في جنس الزاوي فان ما سواه  
 من الظن فيجب له العاقل بالجهل والعلم التصديقي هو ان يعتقد في  
 الشيء انه كذا واليه من هو ان يعتقد في الشيء انه كذا ويعتقد انه  
 لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا وقوعه من حيث لا يمكن روي  
 فانه ان كان بينا بنفسه لم يمكن روي الوان لم يكن بينا بنفسه  
 فلا يصير غير ممكن الزوال ويكون الحد الاوسط اوصافه على ان  
 نعتي بالعلم بهذا المكتسب والذي يخالف اصناف من الاعتقاد  
 بالشئ الذي هو كذا ضرورة فانه كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان لا  
 يكون كذا لكن يكون بهذا الاعتقاد في نفسه ممكن الزوال لانه  
 لم يقع من حيث لا يمكن مع الزوال واعتقاده في الشيء انه  
 كذا مع عدم اعتقاده اخر بالفعل بل بالقول ان الخطر بالاعتقاد  
 وهو انه ممكن ان لا يكون كذا واعتقاده في ذلك الشيء انه ليس كذا  
 وهذا اجل مضاد للعلم الذي لا يشترطه لكن اعتقاد انه ممكن  
 ان لا يكون كذا اما ان يعتقد في الوجود كذا الذي ليس من شأنه  
 ان لا يكون الا كذا او في الوجود كذا لو من شأنه ان لا يكون  
 كذا وكل واحد من هذين بالحري ان يسمى ظاهرا والاول منهما فانه  
 ظن صادق مركب بجهل مضاد واما الوجود كذا لو من شأنه

ان لا يكون كذا هو الاعتقاد فيه ان كذا مع الاعتقاد ان من شأنه ان يكون  
 ان كان لا يكون على ان يكون في نفسه كونه الوجود له غلبا او لا  
 في وقت آخر فمناوع من العلم ليس ظنا ولكن ان كان في وقت  
 كان يقينا ما بالشيء على ما هو به وان كان على انه يرى ويحكم  
 انه موجود ويخطر بالبال عنه ان لا يكون من وجوده عند ما يقضي  
 موجودا حتى يجوز ان يكون اعتقاد وجوده حينئذ نصفه حقا  
 كاذبا وهو النظر الصارق المطلق الذي ليس فيه تركيب  
 بحمل مضاد بل بحمل بسيط اذ لا بد في كل طرف من جهل العلم  
 موضوعه بالضرورة اما على الدوام فيكون العلم على الدوام  
 او انفرادي بالشرط فيكون العلم ايضا بالشرط والنظر موضوعه  
 للحقيقة الامور الممكنة المتغيرة التي لا يضبط بكونها واللام  
 بحسب القياس الى الصحة وقد يكون النظر المركب بل حمل المركب  
 واقعا بعض في الامور الضرورية والاعتقاد المركب ليس بحسب  
 من حيث هو كذا ان لا يعد في النظر فيكون ثلثة اشياء من جهة  
 ما عددناه داخله في اعتبار النظر احدها الاعتقاد بالشرط  
 الوجود مثلا انه موجود والاعتقاد بغيره ان لا يكون بل لا يكون  
 موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد فان يثبت الحقيقة

الى الوجود وحال الراي في حجب القياس

المؤكد

ليس

ليس على المظنم الشئ من سميائه النظر. التصديق المركب بالجمع  
والفعل الشئ من سميائه بالنظر التصديق المركب بالجمع البسيط  
وليس من يذهب كل ما في شئ واحد وهو انه عقد في الشئ واحد  
كما يمكن ان يلحق العقد انه لا يمكن كذا وذا لان الاول منهما  
اذا كان جائز الاحتمال فليس متمتعاً في طباعه ان يقرن به  
عقد ممكن ان لا يكون الشئ اما ابتداءً وغيوطاً على العقد  
الاخر الذي هو واما ما سماه للعقد الاخر الذي هو واما  
وكذا حال العقد الثاني المركب بالعقد الباطل ويقابل  
عقد صاحب العقد الاول لا يمكن ذلك كان يعتقد انه لا يمكن  
ان لا يكون ما اعتقد كونه واما العقد الثاني فان الاعتقاد  
المذكور لا ينافي مع بقوة الفعل وكذا واحد من اقسام  
النظر قد يكتب بواسطة وقوع النظر كما ان العلم  
يكتب بواسطة وقوع العلم فانه ليس كل واسطة غير  
ضرورية الزم الاكبر ويدعو الى تمتع به قد يدعو الى  
امر واجب والعلم بالجملة يخالف للنظر في هيئة العقد  
وفي الامور التي العلم اولى بها وكان قد يقع لامر بان  
في هذا الشئ علم ولاخر طبق فكذا لا يمكن ان يكون يقع



لهذا علم يبادى ذلك العلم بدرجة حتى ينته اليه وان يقع راجع  
نظر تلك المبادئ والمقدمات فمدح الى ذلك النظر المميز هو بغير  
لها فيكون الاول يوحى في تلك المقدمات والنتيجة رأيا صادقا ويؤيد  
انها لا يتغير عما عليه واما هذا الثاني فيكون رايه فيها صادقا  
الا انه خال عن الراي الثاني او يجوز لغيره ما يراه لحال يجوز ان  
تستحيل فيكون الاول يعلم ان الشيء موجود ويعلم لم هو موجود  
وهذا الثاني في نظر انه موجود وينظر انه لم هو موجود  
وان لم يكن ذلك عموما فيظن انه موجود فقط والنظر  
لم هو موجود وعلى الاحوال كلها فيسبب العلم والنظر شيئا واحدا  
وان كان قد يقع في شئ واحد علم وظن كما يقع فيه  
ظنان مختلفان صادق وكاذب ولا يمكن ان يكون  
في انسان واحد ظن وعلم معا والظن صادق وظن  
كاذب معا اما العلم والنظر فانهما لا يجتمعان لان قولنا  
العلم يقتضيه اعتقاد اثانيا في الشيء محصلا وهو انه معش التول  
عما هو عليه ويمتنع ان تقارنه او يطرأ عليه اعتقاد مضاد  
لهذا الثاني وقولنا النظر يقتضيه اعتقاد اثانيا بالاصل او  
القوى القريبة والبعيدة وهو ان الشيء جازي التول عما

هو عليه عال ان يجتمع في الشيء الواحد لا انسان الواحد  
في وقت واحد استماع نحوه عما هو عليه وجواز تحوله  
بمعنى غير راي ان يجوز رواله وراي ان لا يجوز رواله  
اما النظر الصادق والكاذب فكيف يجتمعان في انسان  
واحد فان النظر الذي ينظر في هو كاذب والنظر المقابل  
الذي له هو فيه صادق ان تساوي لم يكن ظن بل شك في الامرين  
وان مالت النفس الى الصادق الكاذب غير منظور او الكاذب  
بني الصادق غير منظور والشيء الواحد بعينه ان ثابت قد ينظر  
بمكتسبة وبري غير مكتسبة فاذ اتساوا الراي كونه  
غير ممكن تناولا لانما هو علم واذا وقع عليه الراي من جهة  
الثانية فهو ظن فيكون في العلم الواحد من جهة ظن  
وعلم ولا انسانين مثلهما ينظر ان القطر غير مشترك للضلع  
ويصدق وذلك يرى ان القطر مشترك في كذب الظنان  
مختلفان لكنهما واحد في الموضوع واما الكلام في الذهن  
والصناعة والفهم والحكمة والدكا والحدس فكذلك يمكن  
اكثره اولى بعلوم اخرى ومن الطبيعي والخلفيات الاناخذ  
بمنها خدافا لذهن قوة النفس المهيأة المستعدة للكتاب

الحدود والاراس والفهم جودة تهيؤ هذه القوى نحو العمل  
عليها من غيرها والحكم جودة حركة هذه القوى الى الحق  
الحدا الاوسط من تلقا نفسها مثل ان يرر الانساب القوي  
انما هو من جانب الذي يلي النفس على اشكاله فيقتصر فيه  
بحد سرح الاوسط وهو ان نسب صوة من الشمس والذكا  
جودة تحكم من هذه القوى تقع في زمان قصير غير مثل  
مهل والفكر حركة هذا الانسان نحو المبادئ المطالب  
ليرجع منها الى المطالب والصناعة ملكة نفسانية تصدر عنها  
افعال ارادية تعبر روية نحو تلك المجهودات والحكمة خروج  
نفس الانسان الى عالم الممكن لمجرد العلم والعمل اما في جانب  
العلم فان يكون متصورا لوجوبات كما هو متصورا في  
كل شيء واما في جانب العمل فلان يكون قد حصل عند الخلق  
يسمى العبد التور بما قيل حكمه لا سكال النفس الناطقة من جهة  
الاحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وان لم يحصل خلق  
المقالة المسمى النفس الخامس وهي تشمل على  
فصول آفة المطالب في ان الحد لا يكتب بران ولا يقتصر  
في ان الحد لا يعبر انما بالقسمه والاستقرار وتاكيد القول

وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتنبيه  
 على الحدود في مشاركة اجزاء الحدود واجزاء بعض  
 البراهين وكيفية الحد في توسط الحدود وتوسط اصناف  
 العلل في تفصيل دخول اصناف العلل في الحدود والبراهين  
 لبيان الوقوف به على مشاركة ما بين البراهين والحد وفي الاشارة  
 الى ان اكتساب الحد هو بطريق التركيب زنه ان طريق  
 القسمة نافعة ايضا في التحديد وكيفية ذلك وتفصيل طريقه  
 التركيب وما فيها من قلة الوقوع وتفصيل الامم المشتركة  
 في الاشغاع بقسمه الكل الى الاجزاء ونظام الكلام في توسط العلل  
 المنعكسة وغير المنعكسة وتحقيق الحاصل فيه من تحقيق  
 ما اوردوه من العلم الاول في قواعد العلل ومجاذات من حيث  
 كلامه مع الايضاح في قواعد كلامه من البراهين الفصل  
 الاول في المطالبات والمعلومات بالمطلب متساوية فان  
 الشيء ما لم يطلب يعلم فاذا علم بطل الطلب والمطالب  
 وان كان كذلك ان يكثر ما بالاي والكم والكيف وغير ذلك  
 فانما يلزم ما يجب عن غير هذا الموضع اربعة اشياء داخل  
 في السبل احدى هاهنا يوجد النشأ على الاطلاق والنشأ

من وجودات شيئا مثل انزل بوجود الجسم مركبا  
 وكل واحد من مطلبه ان ينفرد طلب الله ويتصل بذلك  
 مطلب الا في التواضع لمطلب الماء ومطلب الماء ان يطلب  
 بوجود موضوع او عند سبب الاطلاق او عند تلك الوجودات  
 وجوده بحال وكل ذلك ان يتعدى من مطلبه علتكم  
 الى طلبه الوجود او لا يتعدى والاخرى ان يكون الشيء  
 المطلب المطلق شرطيا استثنائيا وعلته في الشوط واما سائر  
 ذلك فالأمر ان يكون العلة فيه حدا كوط واما مطلبه فانه  
 يتبع المطلب البسيط من مطلبه غير منطوقه فانه اذا علم ان  
 موجود مطلبه ذلك الشيء الوجه مقدم علم ان مطلبه الذي  
 بحال الذات فهو بعد طلبه بل تابع له ولكنه يستحق حيث  
 هو مطلبه بمعنى الاسم فاذا اعطى ثم اعطى مطلبه بل اتضح في  
 الحال مقتضى مطلبه بحال الذات وبتبع المطلب المركب  
 من مطلبه الهم ايضا على وجه من الوجوه حتى يكون كانه  
 يطلب الحد الأكبر او الحد الأوسط وذلك ان الموضوع  
 في المطلب المركب يجب ان يكون معطى الهلية وبالهيئة او لا  
 فكل علم ثم يطلب عوارضه الذاتية بالهيئة فاذا اطلب



لا ولا وجوده بالهـ المركب بالقياس الى ذلك  
 يدري ان ذلك يقتضيه اثبات المحو العارض بالهـ  
 البسيط بالقياس الى نفسه وذلك لان البراءة انما يثبت  
 عن الامور الدائمة للموضوعات تلك الاعراض لا يوجد الا  
 تلك الموضوعات واحاسها فان منع ان يكون لها وجود  
 من تلك الجملة فيها صارت من جملة المنعها واذ اعطيت  
 وجودا في غير ما ثبتت انها في الموجودات فيكون البحث  
 عن ما ثبتها للموضوع بخلاف وجه من الوجوه عن طلبها مطلقا  
 كالبحث عن ملية المثلثة السعوى للاضلاع المثلثة المثلثة  
 على حط طرفاه مركبا اذا برئيل لم يقد وسطا ايضا بالقطع  
 فهو بحث عن ملية في نفسه فبما لا يعلم ان لا مكان وجود  
 واذا صح للشيء طلبه استحق ان يطلب له الماسة وان يعطاهما  
 بحسب الذات وقيل ذلك لا يكون استحق طلبها او اعطاهما لا  
 بحسب الاسم لا بحسب الذات فقد فرغنا من هذا فيما سلف  
 فوالله ووضح بحث الما بحسب الذات لهذه العوارض هو هذا  
 الوقت وان كان لا مانع ان يكون ما قد ايسر في جواب  
 ما بحسب الاسم قبل الاستفان بل كافيا ابتدا طلب ما بحسب الذات

فانه تنضح مع انتقاح الهلية واما الحد الاول  
ويقع في طلب لما بعد الهل على وجهين احدهما  
بالفعل اما بالقوة فلا ان طلب الهل فمثل هذا انما يطلب  
مشكوك فيه فيقتضي طلب الهل انه يطلب بالقوة بل انما  
وسط مثل من سأل هل هو نيكسف فاما يطلب بل شيء يعلم  
بان هو نيكسف فاذا اعطى الهل وقيل نعم يطلب ثانيا لم كان  
المر نيكسف او لم قلت ان المر نيكسف فانه يطلب بعلته القياس  
في انه قياس وهو الحد الاوسط كيف كان او بما حله القياس  
في انه برهان وهو الحد الاوسط ان هو علة الامر فنفس  
ومعنى الطلبين جميعا ان الحد الاوسط لا يراعى اعطيت بالقوم  
اولا انه موجود عند من ان الامر الحق هو كذا يجب  
ان تقطع الآن بالفعل وتقول ما هو الآن فيكون البحث  
عن لم بحثا عما هو الحد الاوسط بالقوم فيكون طلب لم بهذا  
انما هو طلب لم بالقياس الى الشيء ويكون بالفعل مطلب  
بالقياس الى الحد الاوسط ويكون بالقوم واما طلب الحد  
الاوسط بالفعل فذلك ظاهر لا بد منه ان كان مجهولا فنقول  
المعلم الاول بالوجود بالجوهر يعني بهما الجوهر شيئا ما والوجود

بالكلية  
 هو موضوع وعرضا ذاتيا او عرضا خارجيا ثم يقول  
 الله تعالى بالوجود على الاطلاق الشيء المطلوب  
 لا ينفك عنه شيء مثل قولنا بل التلث هو وجودا ولا هذا  
 انما يبحث عنه وجود نفس الموضوع واما بل التلث كذا  
 او بل الالة سبب للشيء فانه انما يبحث عنه وجودا عرضيا  
 او لاحق وهذا هو الوجود شيئا ما فقد بان من هذا  
 ان المطلوب بالقوة يرجع الى الشيء او الى الشيء وان  
 مطلب اللم يبحث ما عن ما الشيء هو حر لانه بالقوة يبحث  
 ما الاكوط وكل من الكمال من ظهر من هذا من عكس وان  
 ليس في العلم شيء هو يبحث اللم الا وهو يبحث المبالغة  
 ولا يبحث المالا او يبحث اللم ونقد هذا ان ظهر ان  
 الاكوط في العلم ليس بالحدود وكل ذلك امر باطل فانه  
 ليس كل بحث عما هو هو عن الاكوط وايضا ليس يبحث  
 عما هو الاكوط هو البحث عن ما يثبت احد الحدين الاخرين  
 حتى تكون الجواب به هذا ولا كل ما هو علة لشيء فهو  
 هذا وحشر او فصل او مادة او صورة فان العلم هو

لا موزع لانفسها ولا هي بوحدة ما نفس الواجب  
 مارة وكثيرا ما نجد من الكواكب والبرق والبرق والبرق  
 ولا احد بل احد سببا من جبال الشجر فان الجبل  
 بوجوب وجود الجنس الاعلى في النوع الاخير بل في كل  
 ما يحمل عليه الجنس المكوّن وان لم يكن على ذلك الترتيب  
 نوع الجنس المكوّن ايجاب العلة وليس من احد الاكبر ولا  
 صورة ولا عادة ولا ايضا يوجب ايجاب علة كماله  
 كنعلم وكثير من الفواصل ان كثير من الفواصل  
 عنها ليس بجنس لها ولا فصول ولا احد فان كون التلث  
 بحيث يكون حطة الخارج على حطة مذكورة يوجب  
 كون زواياها مساوية لا يمكن ولا ما كنه ولا صورة ولا  
 كثير من الكواكب البرهانية ليست حدودا ولا اطلاقا  
 في جوهر الشيء بل عللا فاعلة وموجبة وهكذا علم قيام  
 الارض في الكون للكسوف وهكذا ماسة الشرفان  
 قد يحمل جدا كونه في اثبات احراق الحشيرة وان يكون  
 قد يكون بل يحمل هذه الملل الموجبة فصولها من جهة  
 على انها اجزاء فصول لا يحمل بل يحمل الفصول المتوالة منها

ان الله تعالى قد جعل من حديد بل من حديد ولا يقرب من الحمر  
عن غير ما هو معقولة وليست اجزاء فصول مقومة للذات  
فصول بل اجزاء فصول خاصة فقط فان العلة  
لها علة هي علة الوجود وليست علة اللمية واجزاء  
للحد اجناسا كانت او فصولا حقيقية واجزاء فصول  
هي التي يكون علة اللمية واما علة الوجود فليس يجب  
ان يكون علة اللمية ولذلك لا يدخل علة الوجود  
في اللمية انما هي انما هي في الحد ودخل في الرسوم  
انما هي مقام الحدود ولو كانت جميع العلة الموجبة  
لوجوده يدخل في الحد وكل ما علم حدوث كل محدث  
ومحدث كل محدث من م فاذن قد يكون من  
الحدود الكسرة في البراهين ما جعل موجبة للمور ليست  
تلك الحدود واجزاء من تلك الامور فاذن ليس كل حد او  
حد او جز محدود وان كان قد يكون الحد و حد و ا  
كسرة اجزاء والتم الا ان يكون بعد بالحد والحد  
الرسوم فيمكن العلة الموجبة للتم خاصة على الاطلاق  
او محصورة بها ما يدخل في الرسوم واما اذا كان الحد



الاوطاخر من الاكبر لم يلزم من هذا القول  
 ان يقول ان الاوط يكون هناك هذا الاضرور <sup>بما</sup> <sub>فيها</sub>  
 ما نقوله للاخرين فلو كانت الحدود هي الحدود <sup>الاولى</sup> <sub>الاولى</sub>  
 لكان يكون ادراك الاشياء امر سهلا وذكر لا يرد <sup>الى</sup> <sub>الى</sub>  
 يطلب وجود محمول موضوع ولا يعلم ما الذي ينهم <sup>لفظه</sup>  
 فان كان احدا فاول ما علينا ان نفهم هذه والاخر <sup>منه</sup>  
 فقط فكلما فعل ذلك لا يبقى علينا كثير <sup>من</sup> <sub>من</sub> شغل <sup>في</sup> <sub>في</sub> فهم  
 وجوده للاضرور فان كما يفهم <sup>حق</sup> <sub>حق</sub> مساو <sup>بما</sup> <sub>بما</sub>  
 وينتقل الى الاضرور <sup>بما</sup> <sub>بما</sub> هو <sup>لا</sup> <sub>لا</sub> يقوم لنا اوط في <sup>من</sup> <sub>من</sub>  
 شئو كما يعلم هذا المسألة <sup>الان</sup> <sub>الان</sub> تنصب <sup>الى</sup> <sub>الى</sub> مثلثين متساوي  
 الاصلاخ على الشاظر في <sup>من</sup> <sub>من</sub> ح <sup>لنا</sup> <sub>لنا</sub> معرفة <sup>للمساو</sup> <sub>للمساو</sub> ات فيها  
 وقد يفعل هذا فلا تفلح <sup>في</sup> <sub>في</sub> يحتاج <sup>الى</sup> <sub>الى</sub> اوطاخر <sup>من</sup> <sub>من</sub> ضعية  
 اذا اعطيناها واحضرتاها علمنا ان <sup>الثلثين</sup> <sub>الثلثين</sub> متساويان  
 ويكون قد علمنا <sup>حال</sup> <sub>حال</sub> التساو <sup>وحق</sup> <sub>وحق</sub> المثلث قبل ذلك وقد  
 ينفع علمنا بهما <sup>في</sup> <sub>في</sub> هذا <sup>اقاويل</sup> <sub>اقاويل</sub> من <sup>جنس</sup> <sub>جنس</sub> الرخا <sup>وف</sup> <sub>وف</sub> <sup>الح</sup> <sub>الح</sub>  
 يرمون <sup>بما</sup> <sub>بما</sub> التنوير باسم البرهان <sup>وانه</sup> <sub>وانه</sub> الشئ <sup>الذي</sup> <sub>الذي</sub> كان <sup>للمثلث</sup> <sub>للمثلث</sub>  
 لا غير <sup>كثير</sup> <sub>كثير</sub> من <sup>هو</sup> <sub>هو</sub> لا <sup>يد</sup> <sub>يد</sub> على <sup>خلل</sup> <sub>خلل</sub> كلام <sup>من</sup> <sub>من</sub> باقى <sup>بما</sup> <sub>بما</sub> <sup>على</sup> <sub>على</sub>

لم يرد

وجوه

وجب حد محدود فيكون الاوسط مما ياتي به كالحد للأكبر  
 وكثرة الذر بغيره هو وجود الأكبر لا صغير ولا يكون الأكبر  
 اصغر غير حد فيكون بغير غير الحد وعند  
 انه لا بد من ههنا شيء يجب ان وثقته وهو انه لا يكون  
 من الحقيقة سبب حد أكبر له حد أو رسم الاوسط للحد أو  
 الرسم بالقول أو بالفعل فانه ما لم يكن حد الشئ أو رسمه موجبا  
 للشئ فليس هو بموجب وما لم يكن سلبا فليس هو بموجب  
 لكنه لا بد من الحد الاوسط الكافي الذي لا حاجة  
 الى غير وفانه حق ما قبله فاشبهتم ان حد لا اتفاق هو  
 كونه انتم على نسبة عددية كونه اذا جعل هذا حدا  
 او ط اسبح ان انتم متفقون على الشئ الذي هو ماهية  
 منفصلة بالاتفاق هو بعينه هذا وط لكنه ليس بموجب  
 من ذلك ان يكون هذا التوسط او انه لا يكون البرهان  
 الاعمل هذا التوسط فانه لو كان معلوما لنا ان هذه النعم  
 موجودة لها هذا الحد كما لا شك في انها موجودة لها  
 الاتفاق ولكن في اكثر الامور يشك علينا في الحد كما يشك  
 حال الحد فلا يتفهم بتوسط الحد بل نحتاج الى توسط

نعله ٣

للحدود

امور اخر لا محالة فتساو وتوسلها الى اتناج  
تاديتها الى اتناج الجملة التي تتل علىها اسم الحدود  
تلك الوسايط مكنة امور غير الحدود والحدود فليس  
برهاناً قط وسيتطابق فيه حقيقة ثم ايج منها الى  
على الاخر ولو كان البرهان هو هذا فقط اعني الذي  
اوسط الحدود ما كنا نجد برهاناً على شئ الا على ما وجد  
الاكبر للاصغر في نظام وجود نفس الحد الاكبر خفياً  
اقل امثال هذه الاشياء وكل ادم والاولى هو الحد الاكبر  
وقلما يجر ذلك في استلزامه حيث ان اية ان هذا  
لا يكون بالحقيقة وانما يكون بحسب الظاهر فقلت وبالجملة  
نفس عليهم ان يدلوا على كيف يبرهن على المطلوب بحوله  
اعم بموطا اخر فاذا نرى ان نصف ولا نقتره  
الافاضل المتلقية وترجع الى ترتيب تعليم الاول ولان العبار  
الناطقة للمهية داخلية في الحد لانها مفهوم لذات الشئ  
وهو مفهوم داخلية في البرهان لاننا بينا ان الشئ لا يكون  
بمعرفه الذات من لم يوجب ما يوجد ما عليه وبعد الوحد  
الذي قد مرناه اولاً واذا اعطينا في الحد الاوسط جمل الحد الاكبر

وكل تميز

لماذا

وهو جيب من الموضوع فقد برنا اذ دللنا على السبب  
في اوردنا الحد الكوط الذي هو العلة الدائمة ايرادا في  
سقط حدنا مثاله ان يكون لم كان كسوف القمر  
لان الارض تقطعت بين الشمس واجيب  
النور وكلما كان كثر فان القمر يكسف والحد الكوط هو  
ما بين الكسوف لان ما بين كسوف القمر هو ما بين  
الشمس والارض بينهما من مقدار الضوء اعني الشمس وكل اذا  
فان كانت هذه النجوم مع هذه النجوم قيل لان بينهما نسبة  
عددية متفاوتة فهما بالقوى او بالفعل مثل الحد العددي  
فهذا بعينه منتهى ما في النجوم لان اتفاق  
النجم ابتلاف وبين عند سبب نسبة عددية  
بهذه الهيئة فالكوط اذن داخل في الحد منها دخوله  
والبرهان والجب من لم يطلب الكوط الا تورا انا لو كنا  
نشاهد هيئة انكساف القمر بتوسط الارض ولو مشاهدة  
حسنة فيكتب من بالبحر بدو البرهان على اكلها كما  
بحسبنا لم يحسبنا باطلا اذ كنا وجدنا ان الكسوف  
فكذلك اذ لم نجد من ذلك الوجه فخرنا انما يطلبنا بالبحر

فاذن المطلوب بالتم هو النافع في طلب وقوع  
 اذا اعطيت البرهان فاعطيت احدا وان كان قد  
 سلف من ذكر مشاركة طلب التمام وهو طلب البرهان وهو  
 وهو طلب الحدان البرهان والحد قد يتوهم ان  
 واحد من جهة واحدة وانا اذا اعطيت البرهان فاعطيت احدا  
 وليس كل من وجه اولها ان كل حد فواجب في الحدود  
 وليس كل برهان يوجب برهان من قبل قد يسلب وايضا  
 ان كل حد قد ورد على وليس كل من سببه  
 فليس اعطى برهان البرهان اعطى الحد بالحدود وايضا فان  
 البرهان يعطى للشيء معروض الباعث على انما هو الحد  
 يعطى من الذاتيات المقومة والعرض الذات غير داخل  
 فحد الشيء فليس اذن يعطى البرهان هو يعينه ما يعطى  
 للحد مثله ان البرهان انما يعطى ان التمثيل ذوايا سلوة  
 لقائمه وذلك المعنى خارج عن حد التمثيل ولا يعطى  
 البرهان البتة بل احدا الموضوع ولا ايضا حد المحال  
 يوجب المحال او يسلبه عن شيء واذا استقرت بغيره  
 اذا اعطى محمول ذاتيا او عرضيا فكان نفس ما يعطى



مجموع اعطاك كون داتيا او عرضيا فضلا عن كونه  
 حقا. لم ينف اعطينا حدا فقد اعطينا برهاننا وذلك لاننا  
 اعطينا حدا فلم توجب شيئا على شيء ولم نسلب شيئا عنه  
 ثم نجدنا وسط ولم تعلم حال الحد ووجه الحق ان يطلب  
 البرهان عليه فليس نفس اعطى الحد وواعطى البرهان  
 وان كان قد يتفق في كثير من المواضع ان يشارك الحد  
 البرهان في المادة لكن ليس ذلك ايمانا بالمتقدم الا واجب  
 بـ البرهان بـ جزئ تلك المقدمة ما كملها عن الحد  
 حدوده يعطى حد ودها ولا يعطى بذكرها اعطى ما فانها  
 لا برهان عليها لانها باساية والسايط تحدد ولا برهان  
 عليها والالتفات منها يتغير برهان ولو كان ايضا برهان  
 لم يكن اعطى الحد مؤنة اعطى البرهان ولو كان على كل  
 برهان لما كان على شيء برهان وانت تعلم ان الحد شيء  
 غير البرهان وان لم يكن كل حد ودها مناجدة ولا كل من  
 محدوده البرهان فاذا كان الحد شيئا غير البرهان فليس  
 الذي يعطى البرهان الا ما يقتضيه ما هو غير ما بما هو غير  
 الحد اذ لم ان البرهان غير الحد كذا نفس البرهان على

برهان بالذات شيء غير الذي يفيد الحد بما هو  
 والا لكان البرهان لا يحتاج اليه بل الحد والمحد  
 المبرهن من كيف وهذا يوجب بالذات تصور  
 سببا وجا فقط وذلك يوجب بالذات تصديق  
 فقط اما ان التصديق لا يكون الا باس مرسوم لا على  
 ان ذلك التصور من جهة البرهان بل التصديق هو الذي  
 هو من جهة البرهان والحد يقتضي اعتبارا ويوضع  
 والبرهان يؤلف تاليفاً مستبوتاً الى الغرض  
 الغرض بالاضطرار والحد يمحيط الامور الداخلة في  
 الشئ بمقتضى متساوية في القوة وفي الانعكاس  
 عليه معا وتلك الامور تنتمي بنفسها للحد ودون البرهان  
 يعطى عوارض خارجة عما هي والحد لا يعطى الحد  
 اجزا احد تاليف حمل بل بتاليف تقيد واشتراط والبرهان  
 يعطى المبرهن اجزا برهانه لا بتاليف تقيد بل بتاليف  
 حمل والبرهان على الشئ او لا يكون برهانا وعلى غيره  
 ثانيا والحد لا يعطى على غيره ولا يكون برهانا  
 وان كان حد لا يحل على الاخص فليس على انه حد

الاخص

مستوقفا

إلا البرهان فقد ينقل إلى الآخر ويكون  
 في الآخر فالبرهان غير محصور في الحد ولا الحد في  
 البرهان والبرهان محصور في البرهان مثل الخط  
 البرهان على متساوية التفسير في كمية زواياه تحت البرهان  
 على الثالث بل الحد والبرهان بهما مختلفان لأنه ليس  
 يحمل أحدهما على الآخر يوجه الفصل الثاني  
 في أن الحد لا يكتب برهان ولا قسمه فنقول أيضا أن  
 الحد لا يكتب برهان ويجدنا وسطا على أن يكون  
 الحد وحد أصغر في القياس والحد جدا أكبر ولو كان  
 ذلك مما يكتب أكبر من جدنا وسطا ولما كان الأكبر  
 فيه بحيث أن يكون منعكسا على أصغر فيجاء به يكون منعكسا  
 على الأوسط وأن يكون الأوسط ما عليه فالأوسط لا يقع  
 شر من الخاص أما خاصته مفردة أو فصل مساو أو ما  
 ولما حدى في جميع هذا من الموضع من التعليم الأول  
 لمساواة الخاص فاما ما هو أعم من الشر فلا يصلح أن يكون  
 حدا كوطيئة الشيء وبين عدمه وأما الخاص في فصل فلا يصلح  
 أيضا أن يكون حدا كوطيئة فانك إذا قلت كل شيء وكل شيء

الفصل الثاني  
 في

فهو كذا وكذا من طريق ما هو اى محدود بكذا وس  
 ان كل ج فهو كذا وكذا من طريق ما هو اى محدود بكذا وس  
 كما هو لازم من ذلك ان يكون ما هو هذا الخاصه او هذا  
 هو هذا النوع ايضا وسوا عينت فهو كل كى ك ما هو  
 بى او عينت كل كى من حيث هو بى فان الامر  
 غير مستقيم اما على سبيل الوجه الاول فلما نرى كونان يكون  
 الجزئيات تحت بى من انواع مختلفه ورجح يكون الامر  
 الى من انواع مختلفه جدا واحدا ويؤيد ما  
 بالاكثر لان الاوسط الذى هو نفس بى وهو فصل او خاصه  
 او غير نحو ذلك هو واحد حتى يوده هو اما على سبيل الوجه  
 الثانى وذكر ان معنى ان كل كى من حيث هو بى هو كذا  
 وكذا يدل على ما يتيه فان هذا القول لا يمنع ان يسمح الاقتران  
 وتغير الاوسط ويحده آخر ولو كان هذا القول مستحجا ذلك  
 لحيث ان يكون ما هو حد بى من حيث هو بى هو حد بى  
 وهو غيره فى الحد وغير حده وهذا محال فان الخاصه  
 والفصل وان كان يقال ان على النوع ويحل على النوع فانما  
 يحل لاهل طريق انه هذا النوع هو حد بى واحد بى واحد بى

او يكون كليا

بعضا من طرق انزاج وجود النوع و الفرق بينهما  
 هذا الشيء من وجود التشريع ان يكون حدا او يكون حدا  
 هذا بل حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصله وحد  
 خاصة بغير فرق فحد فصله بغير من حد وحد  
 خاصة ما هو فيه حد بالقوة او بالفعل فاذا ليس  
 يمكن ان يكون الحد الكوطة خاصة او فصلا من هذا الوجه  
 ولا سيما ايضا اقول من يدس كالمفيدان مثل هذا الوسط  
 اما ان ياتي حد واما ان يكون اكبر كاذبة لانك لا تخرج  
 اما ان تقول مثل كل سخاكة انا اطلق فهو حيوان ناطق قلت  
 فتسكت في كنهه اذ كل انفسه حيوان ناطق مايت من غير  
 زيادة بيان ان هذا حد وح يجرى على الحد على موضع  
 انتهى ليس اخفى من جملة على الحد او طبل ربما كان ذلك  
 اوضح فانا انما نفهم ان الفضا كحيوان ناطق مايت لا نفهم  
 ان الانسان وقد بان كمن حال الفصل ان حل حد النوع  
 عليه بحيث لا يكون اخفى من حله على النوع ان كنت تذكر  
 اصولا متباينة واما ان تقول كل سخاكة او تسوق فهو محدود  
 بان حيوان ناطق مايت وان هذا الجملة مايتية فكون



هذه المقدمة كاذبة لان معنى ولكل سخا او من مائة منهم  
على وجه متخمين فيها احد هما ان كل سخا من جهة ما هو  
سخا وكل ناطق من جهة ما هو ناطق والاخر كل شئ يرفع  
للسخا وكل شئ يرفع للناطق وليس هذا ذات السخا  
او ذات الناطق فكما ان وجهه داخل في قول كل سخا  
وكل ناطق ثم هذا الحد ليس حد السخا من جهة ما هو سخا  
وذات سخا ولا الناطق من جهة ما هو ناطق وذات  
ناطق بل لشئ ما هو عرض لذاته سخا وتقدم بان يحل  
عليه الناطق وهو الانسان فلذن ليس يصح ان يقال  
ما هو سخا او ناطق فيجوز غير هذا المعنى على انه جهة  
اما الوجه الثاني وهو ان يقال ان كل ما هو مرفوع  
وضا حقيقيا والناطق في ذاته وبنفسه بذات الانسان  
ويشترط في الذي فان كان هذا بينا لم يجز ان يقال  
الكبير بل الكبير بالحقيقة ينتشر اذا كان ذلك بينا فان  
نشأ اليه بالاشتراف الى كل واحد واحد دوننا وان  
نشأ من ذلك لم يكن الكبير مسلخ فقد بان بان الحد  
الاول في القسم المنتج للحد لا يكون خاصه ولا فضلا

بل ان كان ولا بد فيجب ان يكون هذا آخر اما ان الحد الحقيقي  
 للشيء الواحد لا يكون الا حدا واحدا فذلك يظهر اذا عرفنا  
 بالحد الحقيقي وعرفنا انه مساو لذات الشيء وجميع  
 اقسامه من جهة الجز والانعكاس والثاني جهة استيفاء  
 كل معنى ذاتي لمداخل فاهية حتى يساويه ويكون صورة  
 معقولة مساوية لصورته الوجودية ومعلوم ان مثل  
 هذا الحد لا يكون للذات الواحدة الا واحدا ولو كان له حد  
 ان يشتمل على صفات ذاتية خارجة عن اشتمال الحد  
 الاول لما كان الحد الاول حدا مساويا للذات التشرع  
 حقيقيا بالجملة لكنه غير اما الاصل والمستقصا وهذا الشرط  
 فاقصر على اعمام وفصول متميزة حتى اذا حصل التمييز  
 واتفقوا فان كانت هناك معاني ذاتية اخرى محتاج اليها  
 حتى يتم الحد الحقيقي فمثل هذا الحد قد يجوز ان يكون للشيء  
 منه اثنان مثلا ان يجد الانسان ثارة بانه حيوان ذو  
 رجلين نشا والاشربان الانسان حيوان ناطق مأمث  
 وان النفس عدد محركات لذاته وايضا مبدأ الخلق بذاته  
 وان الغضب غلبان دم القلب وايضا شهوة حركة الاشياء

وما أشبه ذلك فانه اجعل واحدا من هذين الخدين <sup>الواحد</sup>  
والآخر حدا كبيرا ان تاليفا ما قياسي الا ان معروضه  
شيان احدهما ان التشبيه الحقيقي لا يكون حدا ثالثا  
بل حدا ناقصا وخذ تام والثاني ان هذا اللفظ لا يخرج  
من ان يكون حدا على الاضطرار بل لا يترط فيه انه حد والا  
كل في حله عليه او يكون الحد في احدهما حلا فقط ولا يقل  
بحرود برب رب محل فداخ محدوديا انه حد لما حل عليه فان قلنا ان احدا بـ وبك حد  
لان الحد حد فقد خرج عن صواب التعريف وهو  
وذلك لان كون ب حدا بـ صانع وضعه وتصيب  
اقتضابا من غير قياس وكذا في قوله ان الحد بعد انكشاف  
الجنس عند هذا المنع ان لا يكون الا بقيل واما ان يكون  
ب قد صح اوله انه حد بـ كقياس آخر واما ان يكون الحد  
ليس طريقا لا شاج وبقياس كـ لا يجوز ان يكون استبانة  
ذلك معولا فيها على قياس والا لا حسيج الحد تالف يكون  
حدا متوسطا وكان لا يزال كـ في كل حيز حد فيكون  
للمشتركة بلا نهاية او لا يجوز ان يكون الحد في بـ  
وحج هو فان هذا دور وقد بان ان ذلك يمتنع <sup>الاول</sup>

لا اوساط فيكون حده وافر من كتبه وهذا خلاف ما يدعيه  
 اليه فبيان ان اخذ الاوساط حده لا يصح واخذ الاكبر  
 حده لا وسط يكون قد اقتصب اقتضاها باعطاء وايضا فان الطالب  
 واخذانه هل هذا الشيء محدد للشيء او حد لحد ولا يبرهن  
 حد لحد او يكون جهالة حد للشيء ايضا نحو آخر قد خرج  
 فيه عن الصواب التعريف اذ وضع ان احد لحد ج والمنكسر  
 فيه انه هل احد ج فكذا اذا كان وضع ان احد لحد ب  
 حد ج واما ان لم يوضع ب حد ج فلا ندري هل حد حد  
 ج ام لا لكن لان ان حد ج محمول على ج كان حد الفصل و  
 الجنس والمفرد محمول على النوع وليس حد النوع ولا يفيد هذا  
 القياس لحد اذا لم يوضع ان احد لحد فانه ليس اذا علم ان  
 الموحى لحد ب يجب ان يكون هو حد ب فليس كل لازم و  
 محمول ذاتي جدا وان قيل في اخر الامور المستبطن من وجه من  
 هذا البيان ان احد ج فيكون شيئا قد وضع وضعا من غير  
 ان يتحقق قياس على انه من وسط الحد لحد فقد صادر على المطلوب  
 الاول وهو لا يشتركون يقول ان النفس عدد لا محرك لذاته  
 لو كان هذا حدها ثم يقول وكلها هو عدد محرك لذاته فهو

استمر جسم طبع آتى وليس معنى بدان يبرهن على الجواب واضح  
فقط بل ان يبرهن على ان الاكبر حدا للاصغر فيكون كانه  
بقول والشئ الذى متبته وحقيقته وحده انه عدد محرك  
لذاته حده وحقيقته انها استكمال جسم طبع الى وهذا الشئ  
هو نفس المطا حده فلو كان بينا ان الشئ الذى حده انه  
عدد محرك لذاته المعلوم بالفعل انه نفس لا غير الذى  
هو المطا حده هو استكمال جسم طبع لما كان مطلب هذا ليس  
هذا كما يكون عند ما يكون الاوسط غير حده للاصغر لان الاخر  
بما لا يكون نفس الاوسط وتبقى بل شئ اخر يحل هو عليه  
واما الحدود فهو نفس الشئ الذى له الحد فكذا يجب ان  
يفهم هذا الموضع ويعود الامر في الحقيقة الى ان من يطلب  
متوسطا بين الحد والحد وقد يطلب متوسطا بين  
الشئ وبين حقيقته ذاته وهذا محال لا متوسط وانما  
يكون المتوسطات من بين امور واشياء ليست هي حقا  
تلك الامور الا بالعرض على ما بينا في موضع اخر ثم قيل ان طريق  
القسمه لا يثبت ايضا ان كل شئ بل لا قياس بالقسمه على شئ  
كما اوخنا في الفن المتقدم لانه ليس بوضع والقسمه وجود

شريطة انما يفضل غلط فوق اما ان يكون زكدا واما ان يكون زكدا ولا يلزم  
 من ذلك ان يوضع احدا لا قسم بالضرورة الا ان يصادر عليه  
 ويوضع مسلما كان لم يكن قياس وهذا يشبه الاسماء الدالة  
 من وجه وذلك لانها اذا كان مشكلا عندنا هل كل ج ب فاضح  
 موضح ان ذلك كذا لان كل ج ب او كل ا ب ثم ياخذ بيز ان  
 كل ا ب فان ينظر فيقول لان د ب و د ب و ز ب وهي  
 الجزئيات الدفترية ثم يقول وكل ا ب فيقول القائل  
 اذا اراد ان لا يقبل الا لضرورة ان ما تحت الكيس دوة  
 وز فقط بل و ج ايضا وان سلمت ان دوة وز مما هو اب  
 لم يلزم ان يكون كل ا ب فبعضه بالشيء هذا ولم يقد خلاف ما هو  
 وعند فبعضه انما الذي هو بعض ب م الالف وهو دوة وز وان  
 الذي تنازعنا فيه مخالف وان اخذت في الاستقراء ان  
 ايضا هو ب حتى لم يبق جزئي الا وقد حمل عليه ب  
 فقد صادرت على المظن واخذت ان ج ب في بيان  
 ان ا ب لبيان ان ج ب وهذا محال وكان مثل  
 هذا لا يستقر الا يوضع المظن ولا يوجب بالضرورة او يصاد  
 على المطلوب الا قد فكل التقسيم وعلى هذا يجب ان يفهم هذا الموضع

فانه اذا قسم القاسم بان الانسان اما حيوان او غير  
حيوان بل جسم غير ذي نفس ثم يضع ان حيوان ثم يقول  
والحيوان اما ماش واما سائح واما زاحف واما طائر  
فبضع مثلا انه ماش ثم يقول فالانسان اذن حيوان ماش  
كان اخلا فلا شايح القسمة هذه الجملة بوجوه ثلثة احدها  
انه لما قسم لم يتعين له بالقسمة احدا للطرفين بل وضع  
معارضة وتساويا والثاني انه جمع متفرقا وهذا قد غفل  
من وجوه احدها انه قد يتمكن ان يصدق القول متفرقا  
وكذب بمجموعا والثاني انه يمكن ان لا يجمع من متفرقا  
طبيعية واحدة بالذات وهذان المذكوران في باربع  
مناسبات والثالث انه قد يمكن ان يقع الجمع للجمع الترتيب  
المعروف الذي يجب ان يراعى في الحد فينظر فيه الى الفصول  
بحسب ان يقدم واخرها يجب ان يؤخر وذلك اذا اجتمعت  
على فصول هذه ثلثة وجوه ينشعب اليها الواحدة ثلثا  
وهو الخطا في جمع المتفرق وهذه الوجوه الثلثة يؤخر  
فيها وقوع القسمة بالذاتيات وبالاوليات في القسمة  
على ما قد علمت اي ما ينقسم اليه الشئ لان هو لا يجعل شيئا

يجمع فيه الخلل  
يمكن

اختصر منه الا انه مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد لما تعرفه  
وانت من الاطلاق فيحتاج الحد من هذه انه جمع  
فقط ولم يدل على انه حق فانه ليس كل مجموع ذاتيات  
على القواب في الترتيب حداف وما يقتضيه من الواجب  
او يزداد على انه يصير ويتعدى ان لا يقع والقسمه طعن  
او يحيط للذاتيات الى شيء خارج من الجوهر لان القسمه  
قد يقع فيها جميع ذلك مثلاً بان يدخل الضال في مريض  
الاطفال او ينصب القامة فيها وان تكلف ابانه وقوع  
الاحترار عن هذا فقد جاووز مقتضى القسمه وان تعد  
القسمه الى القياس بان قسم ثم استثنى نقيض قسم او اقسام  
وانتج واحداً هو الباقي من الاقسام فيجتمع اجزاء الحدود  
فيتمدى هذا القياس ايضا الى قياس بان جميع المحولات  
مفردة جوهرية حتى حصل منها سافرة للشيء مما وجلة  
هذه المحولات من مقتضى العلم الماهية مساو وكل ما كان  
بذلك فهو حد فمذا حد فاعمل شيئاً غير حاد والاثبات الحد  
بقسمه وقياس منها اما القياس الاول فلا نه في الحقيقة ليس  
بقياس لانها اجزاء الحد بينة بنفسها للحدود واذ كان



حصل ذات في الوم مجلا وكانت الحاجة الى تحديده وان  
اجزأ ذلك المحل يكون بنية الحمل فلا يحتاج الى بيان فان  
ظن ظان انما يحاح الى بيان فليس ببيانها برفع مساير  
الاقسام او مساو لها في الحقا فان الناطق ليس للانسان  
اذا عرف ما الناطق من ان ليس هي ناطق ولا يستثنى  
الى ان يكون ايضاً الشجر ليس مثلها او اخف منها ولما  
في القياس الثاني فلم يعمل ايضاً شيك وذكرا في طلبنا  
ان الحيوان الناطق انما يتحد للانسان وطلبنا ان  
الحيوان الناطق انما يتحد معقول مساو للانسان دال  
على ما هيته غير مختلف في الحقا والوضوح فلو كنا نعرف  
ان الحيوان الناطق انما يتحد معقول مساو للانسان  
دال على ما هيته لما كنا نطلب حقا للانسان التمييز  
انما يطلب هذا القول الفصل الذي هو هذا القول فاذن  
فكما لا يسلم ان هذا حقا للانسان كما لا يسلم ان هذا  
الحق تسليم ما يحمل حقا واخذ القول بهذا القول حقا  
هو مصداق من وجوه على الخط الاول بالقوم دون الفعل  
لانه ان توسيط هذا الشيء حقا في القياس دجا لا يكون في

في مواضع اخرى مما يجزى على المطاوع الاول اذا كان التفصيل  
 اشهر من الاجزاء اما في هذا الموضع فالتفصيل هو المطاوع وهو  
 فاذن ليس كل موضع حدائش متصادمة على المطاوع الاول فهذا  
 ليس متصادمة بالفعل لكن لما كانت قوة هذا التوسيط في  
 الموضع الذي نحن فيه كقوة توسيط الحد الاكبر فهو متصادمة  
 على المطاوع الاول بالقوة وذلك الموضع على انه قد اخذ فيه حد  
 الحد للحد بل هو اسطة كما اخذ الحى الناطق للمائت ثم هو موجودا  
 للانسان مساويا له بلا قياس وهو المطاوع انما يان حد  
 الحد للحد ثم هيئته اخرى وهو ان صاحب الصناعة يجب  
 ان يكون عنده قانون في معرفة حد الصحيح والحد الغير  
 الصحيح كما يجب ان يكون عنده قانون في معرفة القياس  
 الصحيح والقياس الغير الصحيح وكما انه ليس يجب ان يكون  
 القياس قياسا ومع ذلك هو من انه قد قياس فلان القول بالقياس  
 نظير هو على القانون القياس وانما شج اللامع للتاكدين  
 المتعاطفين للجاهل بنقوانين القياس كحد الحد يجب  
 ان يحد على ذلك القانون ولا يستعمل في ذلك القانون  
 بالفعل وبما جزمه ان القياس نفس فقط ولا يقدر على انه

قاس بان يقول وكل قول من شأنه كذا وكذا فهو قياس كل الحد  
 يجب ان يحدد فقط ولا يحدد الحد في الحد بان يقول كل قول  
 هو كذا وكذا فهو حد بل يجب ان يكون قد علم ما القياس و  
 اما الحد والامكان الذي يمكن ان كذا وكذا اذا اورد عليه شر  
 على انه برهان وتكافؤ لمدل على انه برهان بان له حد البرهان  
 يكون لمان يقول كملت ان هذا حد البرهان وان كان  
 حد البرهان فهو وجود لهذا القول لكنت اسلم ان هذا القول  
 برهان فانه لست اسلم ان هذا القول حد البرهان كذا  
 من يمكن الحد فان له ان يقول انه لو سلمت ان هذا هو حد الحد  
 او ان كان كان حد الحد فهو موجود لهذا الشيء لكنت اسلم انه  
 حد وان لم يكن كذلك الشرع وبالجمله فان الحد على ما بينه الشرع  
 والبرهان على اية الشيء والشيء واية الشيء غريب عن ماهية  
 خارج عنهما لا يوجد في شئها ان يحصل حمل الشيء كما علمت  
 فيطلب بالبرهان الفصل الثالث في ان الحد لا يقتصر  
 ايضا بالقسم والاستقراء وتاكيد القول في هذا الباب  
 وفي مناسبة بعض الرايين مع الحدود وتبينه بعض البراهين  
 على الحدود وليس لقائل ان يقول ان حد الشيء مستنطق

الفصل الثالث

بالبيان الشرطي من جهة لان جهة ضد جهة ضد مثلا  
لما اذا علمنا ان هذا الخير انه هو الامر المتيقن المنتظم علمنا ان  
هذا الشر هو الامر المتشبه الغير المنتظم بان يقول هكذا ان  
كان هذا الشر كذا فاذن هذا الخير كذا ثم لسمى كعب  
حداته كذا فاذن هذا الخير كذا فان الجواب عن هذا على وجه  
ايرج اولها انه لم يمكن هذا البيان ان يعطى هذا ببيان حتم اذ  
انخذ هذا باقتضائهم ووضع من غير قياس فاشبه من وجه  
صاحب القسمة وصاحب الاستقراء اذ كل واحد منهما  
ياخذ المظن بوجه ما صادرت ويضمر وضعا وينظر انه  
يتبين بقياس ضروري وان كان هذا انما صادرت على تقييد  
مطلوبه لانه طلب ان يتبين الحد بقياس فاحد الحد بلا قياس  
وقد عرفنا فيما سلف ان صاحب ان صاحب القسمة  
كيف يفعل هذا وان صاحب الاستقراء كيف يفعل ان  
يفعل هذا فلتنازل هناك والثاني انه قد عرض لهذا  
نحوه وهو ان جعل القافض في كسب الحدان بوضع  
حد من هذا الحدود فلا اطلبناه بان يتبين كيف يحد  
الضد الاخر البين بين هذا الضد وهو من هذا المنكر

الخبر احتاج ان يثبت له محالة على حكم قانونه <sup>بضد</sup> هذا  
وهو في هذا المثال الشرف ان يصادد على المطلوب الاول  
فانه يستعمل الدور والثالث انه ليس هذا ضد الضد  
اعرف من هذا الضد الاخر بل هو مثله في الجملة والمعرفة  
الحقيقية وكل بيان باليسر اعرف وان لم يكن دورا  
والامصادر فليس سان والرابع ان السامح وتضع  
ان هذا الانسان قد حذمه له ضد هذا القانون فكيف  
يحدث ما ليس له ضد او كيف يحدث الضد المطلق وال ضد المطلق  
الواقع على الطرفين ليس له ضد ولما قيل ان يقول انكم  
قد ذيفتم اكتساب هذا الضد من هذا الضد الاخر فمن  
هذا الكتاب من ههنا فاما في كتاب الجدل فقد استعلم  
من القانون حيث تكلمتم في اثبات الحدود واطالها فليروا  
عن هذا من وجهين احدهما ان كتاب الجدل ليس يدل  
فيه على الاثبات والابطال الحقيقية ولكن على الكاينة  
اما من تسليم الخصم من مقدرة واما من العلم المشهور  
ونحن لا نمنع ان يكون احد هذا الضد ين يتسلم من الخصم  
فح يلزم شاء ام لا ان يكون ضد الاخر ضد هذا الحدود

ولا يمنع ان يكون حدا واحدا للصدية بالشكر الى السهو والى  
الذايغ اعرف من حدا الصد لاخر ويكون انما اخذ بما هو  
اعرف في المشور لايها هو حقيق المعرفة عند العقل الصريح  
وربما كان خفيا بنفسه ولكن شهر مثل كثير من المقدمات  
التي هي خفية فخرضا بالقياس الى العقل النظير الصريح  
ولكن بالقياس الى الشهرة هي يقينه بنفسها او مقبولة  
والثاني ان الحد المطاكر كتاب الحد هو الحد بحسب  
قانون الشهرة لا بحسب قانون الحقيقة فلا يجب ان يحكم  
في الاحكام الحقيقية بحسب الحدود الحقيقية ونقول ان  
الحد لا يصطاد بالاستقراء قد يبين هذا من الاستقراء  
الحقيق هو من الجزئيات المحسوسة وهذه لاحد دلها  
على ما اوضحنا والثاني ان ان استقرى منها قول على انه  
حد فان ذلك القول اما ان يؤخذ على انه حد لكل واحد  
من الاشخاص فثقل له انه حد لكل كما اذا وجد حكم في  
الجزئيات نقل الى الكل او على انه حد لنوع الاشخاص  
ولا يمكن ان يكون حدا لكل واحد من الجزئيات فانه يرضى  
من ذلك ان احدهما انه لو كان لكل واحد منها حد

بحسب كان لا يشترك في الآخر وكان لا يمكن ان تنقل  
 الى النوع كله او تنقل اليه حد وكثرة مخالفه والثاني ان  
 الخاص بكل واحد لو كان لما كان من الامور الذاتية التي  
 تشترك فيه بل بالعوارض للمنه ان يخص جملة منها شخصاً واحداً  
 كما علم في امثال غوجي والعوارض غير دائمة فيها هو النش  
 فقد بطل اذن قسم واحد من هذه الاستقراء وبقي انما  
 يستقر على احد نوع الاشخاص وليس شرطاً من الاشخاص  
 بوجوده في غير على انه حد لنوعه الا ان يعرف نوعه اولاً  
 ويعرف الحد فيكون الاستقراء باطلاً وذلك لانه لا يمكن ان  
 يقال لما كان هذا حد نوع هذا الشخص الاول فهو حد نوع  
 هذا الشخص وحد نوع هذا الشخص الثالث فهو حد نوع  
 كل هذه الاشخاص لان هذا قد عرف اذ عرف انه حد لنوع  
 الشخص الاول قبل اذ ايسر طريق اكتساب الحد بالبرهان  
 ولا بالقسمه ولا بالاستقراء من الجزئيات فكيف لميت  
 شرط يعمل فانه لا يسيل الى ان يعرف بالحس ويسار اليه بالاعتقاد  
 ثم معنى ما هو الشيء وهو الحد الحقيقي لا يجوز ان يكونه الوجود  
 الذات والمعدوم الذات قد يكون له قول في العلم مع الاشياء

فيها

واما الحد

١٠

يقضيه

واما الحد فلا الا باشراك الاسم ومن ظهرا ان الحدتين بالتقيا  
 فاما ان يقضيه به القول الذي بحسب الاسم من حيث هو كذا  
 يعني الحد الحقيقي فان غير شرح الاسم فذلك محال فانه ليس  
 يحتاج ان يتبين المبين او يبرهن المبرهن على انه يقضيه بهذا الاسم  
 معنى هذا القول وان عن به الحد الحقيقي من حيث هو وحد  
 حقيقي فذلك يقضيه ان يشار فيه الى موجود فلا يخفى اما  
 ان يكون الحد لا يشير التهمة الى وجود ذلك الشيء وانما علم  
 وجوده من وجه اخر او يكون الحد يفرق لشيء الى وجوده  
 فان كان الحد لا يشير الى وجوده فقد علم وجوده او لا  
 فيلزم ان يكون هذا عرف الحد له او لا لان من حيث هو حد  
 حقيقي بل من حيث هو شرح حقه عرف الشيء الذي  
 هو الموجود وما يقضيه باسم الشيء الذي هو موجود في عالم الوجود  
 معنى اسمه كيف يفهم وجوده فان كان وجوده يتبين بنفسه  
 يكون صريحا شرح الاسم حداله يتبين بنفسه وان كان  
 غير يتبين بنفسه فيكون البرهان الذي يتبين وجوده كما  
 يتبين وجوده يحمل شرح اسمه حداله فيكون الذي كان  
 من قبل شرح اسم قد صار الان هذا لما كان صح ان التشر



موجودا من جهة البرهان على حده بالذات بل هو  
 برهان على وجوده بالذات وعلى حده بالعرض وهذا  
 لا يمنع وقوعه في الحدود ولا فيه الخلاف وإما ان كان  
 اعطاء الحد نفسه هو المشرية الوجودية حتى يكون اعطاء الحد  
 لما ليس بيقين الوجود من حيث هو حد حقيقي الموجود بقا  
 او يحسمه بيان ان الامر موجود فيكون من هذا الشرع  
 قاصر على وجوده من حيث قد حدد وهذا مح فان الحد  
 انما يقع على امور داخلية فماهية الحدود والموجود كما علمت  
 ليس منها فليس الموجود جنسا ولا فصلا بل هو محمول لازم  
 والحد لا يعطيه المعطى الاخبار والفصول فقط بل البرهان  
 يعطيه لان البرهان يعطى لازمات الذات التي ليست  
 داخلية في الحد فان البرهان المعطى للوجود يعطى وجود  
 محمول الوجود مطلقا او محمول وجوده للشرع وهذه  
 كلها لوازم خارجة عن الماهية فلا البرهان يطلب  
 ما هو داخل في الحد لان ذلك من نفسه والحد يعطى  
 ما هو مطلوب البرهان لان ذلك خارج عن جوهر الشرع  
 ولذا كان اعمل العلوم كلها يضربون سورانية الامر بتر

١٢٣  
وغيره ما أخذ إعطاء الحدود بما يوافق نصيبه الحدود  
أقصابا وغيره ما أخذ البراهمة بما يوافق ويؤلفون  
البراهمة فالنفا واذا أعطوا الحدود التثنية من الهندية لم  
يقدموا على ذكر وجوده لئلا يفتروا أن هذا حد  
بالحقيقة أو تفهم الاسم فلما برهنوا أن التثنية موجود  
بالشكل الأول من كتابهم في الاستقصات صارح ما كان  
تفريما للاسم عند ابتداء التعليم هذا بالحقيقة فالظاهر ما  
بان مظهر الحد الحقيقي سباب ما أخذ القياس وكل القول  
المعروف لما فيه الاسم الذي ليس بحد وموافقا وذلك لان  
معناه ان هذا الاسم اعني بركذا وكذا وهذا لا يمكن  
ان ينافي فيه او يخالف كالاينارغ في الاسم واما ان هذه  
الذات حدها كذا وكذا فيمكن ان ينافي فيه ويخالف  
وبين الاسمين فرق ولو كان كل قول مطابقا لاسم  
مطابقا يكون لها الاسم يدل على تلك الجملة والقول يدل  
على تفصيل ما يدل عليه الاسم هذا لان مخاطبات  
وكل ما جددوا فاسم فظ مر كيب عن لفظه استعماله  
او خير او دعا او تمن او تعجب او تبرج او امر او نهى

او غير ذلك لا يمكن ان يوضع اسم مفرد بدله فيكون جميع  
 ذلك حدود ابل يكون القصيد الطويلة مثل شعر او مبرر  
 المسر بالبلد لان حدا لانه يمكن ان يسمى باسم واحد مفرد  
 كما هو البلد والقوية مع كثرة اجزائه باسم واحد كما هو  
 بلد بالور او بغداد ثم يكون حد تفصيل جملته فيقول  
 اذن ان القياس لا يثبت حدا والحد لا يكون قياسا ولا دلالة  
 على شيء واحد بعينه ولانه لا قياس على ما يدخل في مسمى  
 واستقراء ايضا اما هو لا يثبت عليه بيعة او مركبة  
 وحكم حكم القياس والبرهان ولا يميل الى اثبات الحقيقة  
 اما انه لا يمكن ان يبرهن على الحد فقد بيناه واما الان  
 فاذا نقول انه قد يتفق ان يكون لبعض البراهين منقطة  
 فحد بعض الحدود وبالعكس ويقول كما اننا لا نطلب  
 لم الشئ الا بعد ان نضع كل الشئ كل لا يعرف ما الشئ  
 الا بعد ان يعرف كل الشئ ثم معرفته كل الشئ قد يحصل  
 لنا على كل العرف بان لا يكون الحد الا وسطا لوجود  
 الشيء بل علة للزوم الشيء او يكون عارضا غير بالضرورة  
 وقد يحصل بالذات وذكر اننا اعرفنا الشئ من قياس

بحد واسطه بوسب وجوده فهذا الطريق هو الطريق  
الذي يودي الى معرفة الحل حقيقة والطريق الاول  
لا يتفصنا البتة في اكتساب ما هو في اقناع الحد  
واما هذا الطريق فانه لما كان مدلوله على فيه على  
وجود الة العلة التي هي ذاتية له فلا يبعد ان يكون  
ما يفهمنا من وجوده شيئا زائدا على وجوده المطلق  
وهو وجود العلة الذاتية وهو اما احد واما جزء  
من حده فح كالبعدان يتند مع مراعات الشروط  
المذكورة على حده فمثل هذا كما انه مع التوقيف على  
الهيئة ليسير الى طية الهيئة كك مع التوقيف على الهيئة  
يسير الى مائة الهيئة وخصوصا وقد سلف منا ان  
ان الهيئة الهيئة ومائة الهيئة مشاركة ومثل هذا ان  
من قاس على ان القوم يكسف فقال ان القوم قد يقع  
قبالة الشمس ورأس الأرض واذا وقع كل انكسف  
او قال ما يخرج من هذا الكلام فان كسوف القمر  
ثبت به وانما يضل لم يكسف ثبت به وايضا وان  
كسوفه في نور والشمس تستر الأرض ثبت به وخصوصا

اذا استقصى هذا البيان حتى صير الى المعللة القريبة التي  
صورة الكسوف هذا العمل الفاعلة له فانما جمعت تلك الاول  
كلها مع الحد الاكبر كان حدانا مثل قولنا ان القمر ممكن ان  
يقع قبالة الشمس المضيئة ما ياما الضوء على القطر وكل ما وقع  
كل فان الارض يستعجزه ضوء الشمس وكل شيء يكون كذا  
فانه لا يضيء بعد ان كان يضيء وكل ما كان كل فهو منكسف  
فالقمر منكسف فاذا احدهم هذا الاوساط وابتدى من  
اقربها الى المنكسف وهو انه لا يضيء بعد ان يضيء وجمعت  
هذه بالعكس من ترتيبها كان حد الكسوف وثالثا وذكر  
لان حد كسوف القمر هو ان لا يضيء القمر بعد ما كان يضيء يستعجز  
الارض عنه ضوء الشمس لو وقع من الشمس على القطر  
فهذا هو الحد التام للكسوف واكتسب من هذا البرهان  
التام على الكسوف الاول وذكر الاول حد ناقص  
احد من برهان ناقص وعسى الشك يعرف هذا  
فيكون كان هذا البرهان لا يصح ولا يقوم الا لمن تقدم  
فمعرفة حد الكسوف فلما يكون البرهان قد اتمم الحد  
فنقول ان الشيء يعرف معرفة بالفعل ونعرف معرفة

يقوم قربة من الفعل يكون عنها غفلة ويحتاج فيها  
 الى تنبيه فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن  
 الغفلة واما الحد فلا يبرهن عليه التبعة وكان هذا  
 قد كان يعرف ان القمر نصبة كذا من الشمس يعمل  
 عنه فاذا سمع هذا الخط ذهنت هذه الاجزاء فلم يلبث  
 تبشّر الاشتغال الى ترتيب الحد واما ان لم يكن البرهان  
 مؤلفا بالعلل بل كان قياسا من العوارض واللوازم  
 فقبل مثلا ان القمر قد لا يقع لها ظل في الاستقبال واذا  
 يقع لها ظل فهو منكسفة فالقمر ينكسف فليس بصطاد  
 منه مثل هذا حد بل يجب ان يعطى العلة بعينها اما العلة  
 الحقيقية عند قوم فالستر عند قوم انقلاب القمر  
 وعند قوم طفوه بعد اشتغاله وكذا ذكر ان قال قائل اشتغابه  
 ان السحاب قد يطفئ فيه النار فاذا اظلمت فيه  
 النار حدث صوت الرعد فانه يمكن ان يستخرج  
 من هذا البرهان حد الرعد واما كل شر للعلة فلا  
 برهان عليه ولا حد بالحقيقة الا على الوجه الذي  
 محس ان تماثل ومذكر من فضل علمنا في الكتاب ثم

تبيين قول

اشتغابه

لا يجب من كلامنا في هذا الفصل ان نطن كطعن بعض الناس  
 ان كل برهان بخللة فانه يدل على الحد فان العلم الاول  
 لم يضمن هذا بل ضمن انه قد يكون هذا من الصنف طيدل  
 على الحد لا ان كلمة كل ولا لوضمنه وكان حقا فانه اذا  
 كان الحد الاكبر نوعا للحد الاكبر كان القياس برهانا  
 وما اخذنا من علة النتيجة وحدها لا للحد الاكبر مجرد  
 او مع ذلك لم يستتبط منه حد وقد فرغنا نحن عن ذلك  
 فيشبه ان يكون هذا حيث يكون الشيء الذي هو الاكبر  
 علة بذاته للاكبر منعكسة عليه وعلة النتيجة معا وبما  
 الظن المستحكم لقوم ان البراهين اعماع من حدود  
 وكلها على منعكسة على الحدود الاكبر بل وعلى الضرب  
 فامر باطل وانما غرضهم قلة الغاية والنظر وفصل من  
 كلام العلم الاول ليس بقصود حق الاستقصاء وتصير  
 اليه عن قسرب ونيز ان العلة قد يكون اخص من المعلولا  
 في كثير من الاشياء ولا ينعكس عليها الا اننا نستعمل ههنا  
 بطلانها وغرضنا فنقول ان العلم الاول دل على ان البرهان  
 ذوات العلة يوطى بوجبه ما تنبها على الحدود فذلك في

في الاشياء التي هي عارضة لشيء وفي شيء اعم من جنس العلل  
 الماخوذة من الحدود واما ما لا علة له في وجود ذاته مطلقا  
 او لشيء لانه غير عارض لشيء او عارض اول بلا علة ومن  
 جفسه مبارى العلوم فانه قد يصدق به جرم من غير  
 قياس يعطى عليه البسطة بل هليتها واضحة ومع ذلك  
 فقد يكتسب لها حد وايضا كثير من المعاني بوضع  
 في العلوم وضعا في العلوم مثل الوحدة في علم العدد  
 فلا يقاس بالبرهان على وجوده بل بوضع وضعا  
 وربما يقع فيه كلام جدلي واستقرا فناء غريبا  
 ليس بشرط التعليم ولكن ذلك لا يتعد تحديده من  
 البرهان فاذا لم يكن كل حدانما يتوقع فيه ان يصاحبه  
 اليه من البرهان بل كثير اما بهذا الشيء اولا فيقتضيه  
 من حده البرهان على عوارضه وخصوصا من حدود  
 البرهان الذاتية والحدود التي فيها شئ عطل و شئ  
 اخر معلول مثل قولنا ان الرعد صوت يحدث في  
 النعام لطيف النار فيه وطفو النار علة والصوت  
 معلول ونحوهما لا احدهما وحده هو الحد التام



الفصل الرابع

وانه وان كان مفعول النار علة فاعلية للصوت والصوت  
معلول له فالصوت علة للترعد على سبيل العلل الصورية  
والحد بكملة علة صورية للحد ودون كان بعض اجزائه  
علة لبعض واذا كان الحد بالجملة علة صورية للحد  
فكل جزء منه هو علة لا محذور وانما يكون البرهان مقبلا  
للحد اذا كان فيه جزء هو علة وجزء هو معلول على نحو  
ما قلنا الفصل الرابع في مشاركة اجزاء الحد واخر  
بعض البراهين وكيفية الحال فترى سبيل الحد ودون  
اصناف العلل وما ينبغي في المقابلة انا انا ان  
تفرق بالحد التام وما بالحد الناقص وما بالحد الناقص  
الذي هو مبدأ البرهان وما بالحد الناقص الذي هو نتيجة  
برهان ومن جميع ذلك ما الذي هو حد حقيقة بحسب  
الذات وما الذي هو حد مجازي بحسب الاسم وجميع  
هذا يتجوز في اربعة اقسام فيقول حد بوجه ما بالاسم  
قول يشرح الاسم ويفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات  
من ذلك الاسم لا بالعرض ولا يدل على وجود ولا على  
وجود اللهم الا ان يتفق ان يكون معنى الاسم هو هذا

معروف الوجود فيكون فيه ح دلالة ما بالعرض على  
 الوجود وذلك انه من جهة ما هو شرح الاسم ليس هو  
 حد ذات وان كان لا يكون حد ذات الا وهو شرح  
 الاسم فان اخذ في الابتداء على انه شرح اسم للشك في وجوب  
 معنى الاسم وتضمن بيان سبب مفعلا اسم لو كان موجودا  
 فهو بالعرض محيط للعللة مثل ذكر حد الثلث قبل ثبوت وجود  
 الثلث فانما يورد و يوخدا ولا على انه شرح اسم ولا يلد  
 من امره هل هو موجود للغة ومع انه يوخدا شرح اسم  
 لا بد من ان يعطى اسباب الثلث وهي الاصلاخ الثلث  
 فيكون مثل هذا يعطى اسبابا لما لو كان موجودا كانت اسبابه  
 هذه فاذا اتفق ان صح عند انسان انه موجودا قلب  
 ذلك القول بالقياس الى ذلك الانسان حدك وعطيا  
 للغة واعطاء للعللة من جهة ما هو شرح الاسم بالعرض  
 فكذلك دلالة على الوجود وهذا الحد القول بحسب الاسم  
 اذا لم يوافق معنى الوجود كان اتحاد اجزائه شيئا معتبرا من  
 وجهه واذا كان بحسب الذات كان اتحاد اجزائه غير  
 من وجه آخر وذلك لان القول انما يكون حدا واحدا على احد

التي لو كانت موجودا كانت م

من جهة اما لانه متصل الاجزاء بالاربطه الجاسده كما  
ما ذكره فيما سلف مثل قصيدة طراد وكتاب فناد وروايات  
لان اجزاءه يصير شيئا واحدا في النفس يدل على شئ  
واحد في الوجود والحد الذي يكون بحسب الاسم فيشبه  
ان يكون اتحاد اجزائه مادام ليس مطابقا لوجود واحد  
الاتحاد بالاربطه الى ان يؤخذ بالقياس الى خيال واحد  
في النفس والى هذا القسم والوجود ذهب قوم وكانه غير  
مستمر في جميع الحدود التي في حدوده بمعنى شروح الام  
فاما اذا كان الحق محال الاضبال لم في النفس الثبة  
فكيف يكون خياله وحداثا وان كان محالا وله خيال  
في النفس فواجب ان لا يجتمع في المطبع فكيف يكون ذلك شيئا  
واحدا مثل تخيلنا انسانا بطير فان كان هذا الخيال واحدا  
فما ان يكون واحدا بجهة التي يكون بها العقل العقليه  
والخيالات العجميه واحده فان الواحد يبقى على وجه  
كثيرة ونحن لا نذهب الى هذا المعنى في قولنا متع واحد  
وشيء واحد بل يشير الى اتحاد طبعي جوهر واحد او اما  
الحد الكاين بحسب الذات فهو اتحاد الاجزاء بالحقه لانه

الاخر

لحيال او اجزاء او وجود واحد بل حقيقة بوحدة طبيعية  
 وهذا وجه ملتزم على الحد ويؤخذ بوجوده لما يعطى  
 علة وجوده من المحدود ويؤخذ بعينه في البرهان هنا  
 اوسط فيكون مبدأ البرهان واذا اخذ هذا الحد وضع  
 البرهان وهو اصله في العلول ووضع الحد وداجم  
 فيه ثلثة اشياء اعني المحدود وحد يعطى العلة وكما له في  
 اعطاء العلة وهو ذكر العلول وهذه الثلثة الاشياء  
 يعكس بعضها على بعض والا لما كان محدودا وحد وكما  
 للحد لان المحدود والحد متساويان وكما للحد هو علول  
 الحد الذي يؤخذ عنه فقط ويؤخذ جميع المحدود  
 فهو ايضا يساوي للاولى وهذه الامور الثلاثة موضوعات لان  
 يكون منها برهان في كل الحد موضوع ما بقيت في الا  
 ان الامر في وضع حدود البرهان بالعكس من وضع اجزاء  
 الحد مثال هذا يمكن ان القيم هو الموضوع للحدود الثلاثة وليكن  
 هذا الحد الذي هو العلة هو طوف النار والقيم وليكن  
 كما هو حد في الصوت فنقول ان القيم رطوبة قد  
 طيفت فيه نار وكل رطوبة قد طيفت فيها نار فاما لمعد

فيما صوت فالقيم يحدث فيه صوت وكل صوت يحدث  
في القيم فهو رعد فالقيم يحدث فيه رعد فقد صارت هذه  
الامور الثلاثة اجزا لبرهانين مرتين اصغر حدودها  
موضوع الامور الثلاثة وهو القيم فكان طغى النار اول  
مذكور في هذه الثلاثة ثم حدث الصوت وكان حدث  
الصوت يثبت في نتيجة البرهان الاول وطفو النار  
لا يثبت بل هو مبدأ برهان لا نتيجة والحدود وهو الرعد  
هو آخر مذكور في هذه الثلاثة في البرهان الثاني وهذه  
في النتيجة الثانية فاذا اردت هذه الحدود الثلاثة  
الى تاليف حدى عكست فذكرت اول الثلاثة الرعد  
ثم الصوت الحادث في القيم ثم طغى النار في الغمام  
فقلت ان الرعد صوت حادث في الغمام لطفو النار  
فيه فقد انقلب ما كان مبدأ البرهان فصلا آخر الحد  
وما كان نتيجة البرهان فصلا مبدأ الحد وصار الحد  
الذي كان محولا آخر الامر موضوعا للجميع ونظير هذا الحد  
قولنا في هذا القصة انه شهوة الانتقام ونظير كل  
له غلبان دم القلب وهو نتيجة البرهان الثاني

قدمت غليان دم القلب واردة فية بالعلنة وهو شوق  
 الانتقام واذابوه هذه سب فلان يشتهر الانتقام وكل من  
 يشتهر الانتقام على دم قلبه فقد سب بوق الانتقام واخرت  
 غليان دم القلب والجفرد ايماسع الحد الذي هو نتيجة البرهان  
 وقد ظن قوم ان الحد الذي هو نتيجة البرهان يكون لا محالة  
 من المادة والذي هو مبدأ البرهان يكون لا محالة من الصورة  
 وحسبوا ان توسط الارض الذي هو المبدأ الفاعل للكسوف  
 هو علة صورية للكسوف وان انما هو الفاعل هو علة مادية  
 وكانها من جهة مادة الكسوف وليس كذلك بل يكون  
 العلة التي تظم ومبادئ البرهان من كل نوع والمعلم  
 الاول بحمل الحد التام للجمع من الحد الذي هو مبدأ البرهان  
 والحد الذي هو نتيجة البرهان قسما من الاقسام ويشتر  
 الحد الذي هو مبدأ البرهان اقتضاه على فهم المتعلم وهو  
 بالحقيقة قسم خارج مما ذكرناه وهو الرابع في الحقيقة  
 به الحد التام كما اشترنا اليه في مواضع وسنقبل اليه في مواضع  
 قليل بل انما يحمل الرابع حذاً مورياً لا علة لها وذواتها  
 لوجودها ونوجب وليس في حدها التام شيء موعلة

وسلوك فلا يكون منك شيء هو مبدأ برهان وشي آخر هو  
نقد برهان والكل مبدأ برهان في محال الحد هو نقد  
برهان ولكن محال يكون مبدأ برهان لا موجد عارضة  
خارجة عن الحد فإذا لم يقبل بالقسم الأول التارخ لاسم  
لا وجود لمشاء حدثا لأنه بالحقيقة ليس محدثا لشيء متعديت  
وجود التسمية للحدود والحقيقة ملته فان يتجدد البرهان  
هو من قبيل دلالة الاسم لأنه قد صار حقا والباس بان  
يجعل حدود الاشياء البسيطة من قبيل دلالة الاسم وقد صارت  
حدود الاسم الآن يشترط في هذه انها لا يكون لها ايضا  
مخصوصة دلالة الاسم وتركيب المعنى ويجعل دلالة الاسم  
اهم من ذلك من الاشياء التي تركيبها بالعرض كالايض والناف  
الافطس ونحو ذلك وكيف كان فإنه يكون قسما او نوعا تحت  
ذلك فلا يكون بالحقيقة القسمة الاولى إليها فقد عرفت ان  
من الحدود ما من شأنه ان يدخل في البرهان وبنا سببه وان كان  
وجود الاكبر لشيء معروف من وجود الاكبر لا صغر حدان تبا  
فيحصل ذلك التسمية كوسط ويكون القياس في الشكل الاول  
وإذا كان الاكبر على ضا دانيا يظهر الحد الاصغر أكبر من ظهور

الظاهر

للاصغر فنحن واحد الحد الاضرب على الحد الاصغر على سبيل الشكل  
 الاول وان كان سلب <sup>في</sup> هذا الحد الاكبر عن هذا الاصغر يظهر  
 من سلب الحد الاكبر <sup>وهو</sup> مصطلح محمول <sup>لا</sup> ينادى <sup>بذلك</sup> بالشكل الثاني  
 لا غير الا ان تحرف الصورة واذا كان سلب الحد الاكبر  
 عن حد الحد الاصغر يظهر من سلبه من الحد الاضرب ينادى <sup>بذلك</sup>  
 بالشكل الاول لا غير الا ان تحرف من الصورة وهذا يستبين  
 ان الشكل الثاني في الاستعمال غنا والاول غنا وان لم يكن وان  
 الاول اول ما فضل فلا غنا خاص للثاني وان شئت ان الوجود  
 بالصدق فسواء عند طلب الشيء للشيء وطلب حله اتمام  
 وكل طلب الشيء للشيء وطلب حله اتمام له فكان من اخذ ان  
 كذا موجود لهذا الشيء ويريد ان يتبين انه موجود للشيء فهو صادق  
 في المطلب الاول وكل الوجه الآخر فليس وضع الشيء الاوضع حله  
 ولا حل الشيء الا حل حله ولكن امثال هذا انما يكون قياسا  
 على قوم بله اذا ذكر لهم الاصغر وحده لم يحضروا <sup>مستغلة</sup> واذا  
 ذكر الاوسط وكان حد الاضرب ثم ذكر الاكبر فهموا بالاول <sup>والثاني</sup>  
 ونحوه ثم قبلوا حل الاكبر عليه لان الاوسط توسط في التصديق  
 بل لان الموضوع لم يكن مغفورا فكيف كان محكم بمحل شئ



فيقع الوطء التصور  
بالذات وبالحديق  
بالعرض غل

عليه فلما فهم صدق ما يجب ضد بيقه له فيكون الوطء انما  
يقع في التصور بالذات واما في التدقيق فما يعرفون  
ان كان الحد المحور فانه لو كان الموضوع مفهوما  
للمحور مفهوما لكل محته لا احتيج الا ان توسط الحد حد او  
فانه ان كان المحل متنا على الحد فانه يكون متنا على الحد و  
وان لم يكن على الحد فينال ينفع توسط الحد فان كان احد  
وليكن الا من متنا مفهوما لانه حيث حده وكثر حده  
وهو لا يشتر انه حده فلا يكون الانتفاع بتوسط الحد من  
هو حده بل يكون ذلك مثل حال في تصور الانسان لانه  
حده بل من انه في حال ينتصب القامة ثم يوسيط الحيوان  
الناطق فيجد حل الفر على الحيوان الناطق ظاهرا وانما  
وسيط لغيره من وجوده على النحواك المنتصب القامة  
فان كان البر من عليه يحمل لفظ الانسان موضوعا  
لكونه كمنحواك المنتصب القامة فيكون حده للحيوان  
الناطق فيكون قد جعل الانسان اسما لغير الحيوان الناطق  
فصارح الحيوان الناطق للازماور سما للغير المنتصب  
القامة لاحد له كما عرفت فسر غير هذا الكتاب فانه انما  
تصور

فكان وجود التميز للحيوان  
الناطق ظاهرا في

الفر

الشيء من حيث ما هو فهاك ينتصب القائمة انما كان هذا الاسم  
 حقه انه فهاك ينتصب تنمة وايضا في الاسماء فها  
 لا يكون الاوسط جدا لانه هو اما ان لم يحمل الفهاك المنتصب  
 القائمة بان الاسم بل انما هو لاحق لشيء اخر ليس يعرض  
 له فان علم شيء انه فهاك ينتصب القائمة وكان مجهولا له  
 انه حيوان فهاك فهاك ينتصب القائمة وكان مجهولا له  
 يعلم ان الاوسط محمول على الاصغر فيلزم النتيجة فان كان  
 ظاهرا ان هذه الذات هو الحيوان المطلق فلم يكن  
 مجهولا ما بينه واذ لم يكن مجهولا ما بينه عاد الى الوجه الاول  
 فكان الطلب للانسان والحيوان المطلق واحدا وان  
 حلولا انه موجود لتلك الذات ومحمولا انه حقه فيكون  
 اما اوله لم توسط الخدم حيث هو حقه واما ثانيا انه لا يكون  
 انما بين بتلك الذات ما يقع نحو بالانسان وذلك لان محمول  
 ان يكون العاقل بالاسم ما يجب ان يقع به ولكن لا يفعل  
 او يجر عن التحدير والابنية له واما اذا عرف حمل  
 عليه وجوده له وفصل بينه وبين لم يحمل انه حقه  
 فاذا وضع الاسم ووضع الخدم لم ياخذ على انه حقه ولم

محمولا فلا يكون الاوسط  
 محمولا على الاصغر في

بجزء ذلك الجوز فليس من غفلة ما يذهب عن تحديد بل  
 عن قصد ويكون ذلك بالحد بل شيئا ما  
 اخر ما يتصوره او يفعل عنه لو لم يكن له كذا معناه غير  
 هذا الحد ويكون ذلك الانسان خالفا للصواب لا يفتت  
 اليه وكل الكلام في جانب الاكبر ولما كانت البراهين  
 الحقيقية كلها والحدود بعضها او اكثرها انما يتم بالعلل  
 فواجب ان يعرف كم العلة فنقول العلة اربع احدها  
 الصورة للشيء حقيقة وجوده في نفسه والآخر التي  
 او الاشياء التي يحتاج ان يكون اولا بوجوده قابلة  
 لصورة وجوده اذ احلته بالفعل حصل هو وهو المادة  
 والثالث مبدأ الحركة وهو الفاعل والرابع انتزاع الذي  
 نحوه وللجمله مجمع بين فكرة الكاين وصورته وهو التمام  
 فكما يصلح ان يوضع حدودا وسطى وذلك لا يكون على  
 الشيء نفسه فمع واسطة بينهما مثلا اذ اقلنا الزاوية  
 الواقعة في نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين  
 نجد ثلثان من خطيهما والقطر وهما سادس ثلثي القوس  
 حتى ان كان الخطان متساويين كان كل نصف قائما

موضوعه لوجوده وحمل  
 صورته وهو المادة

ب

فيهما وكل زاوية متساوية لنصف قائم وانصف قائمتين او زاويتين  
متعادلتين لقائمة غير قائمة <sup>او</sup> نصف الدائرة قائم  
فيكون الحد الاوسط هو المعادلة لما مجموعه قائم وهذا  
علة كالصورة للقائمة ويجب ان يتسامح في اشتراك هذه  
الاشئلة والابق بل كون قائمتين العلة تكون مساويا  
للعادلة لقائمة بل يجب ان يطلب في الاشئلة التحقيق في هذا  
مشاك وضع فيه الحد الاوسط علة صورية والظن من هذا  
هو البرهان على الشكل الرابع من اقليدس وقد وضع العلة  
الفاعلة مثل قولهم في جواب سوال السائل ان لعل اثبتت  
لحار بوا اعل بله كفا في كاتم انما حار بوا لان اولئك كسوا  
اعل اثبتت فقد اعطى هذا الجواب السبب الفاعل الذي هو  
سبب الحركة وقد وضع العلة مثل ان اذا قيل ان فلانا لم  
يق كن يصح فانه يقول فلان يطلب ان يصح ومن  
يطلب ان يصح عن رايضه فالحد الاوسط هو من الغاية  
يبرهان يصح ولكن بقا كان اليست فيقول لمحققا انما  
وكذلك لم يجب ان يثبت بعد انما فيقول لا يطقوا العلة  
فيثبت انهم فالعلة في هذا كله هو الغاية وقد يعطى الموضوع

(فالحد الاوسط الذي هو الغاية هو يريد  
ان يصح)

الفصل الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحل

الحائط وهو من باب المبدأ الفاعل والاصطلاح لعكس الشبه  
 وهو مثلاً من باب المبدأ الفاعل ثم تركب الزاويتين  
 في الجيتي من اثبات كبر الخط عموداً وهو من باب المبدأ  
 الصور وكما الصحة لاثبات ان يمتد قبل الطعام وهو من باب  
 المبدأ التام وامر الله بالعرف فكر قال الدعامة لانها المبدأ  
 كما في اعطاء المبدأ الفاعل والحديدية لعكس الشبه من  
 اعطاء المبدأ العنصر ومثل كمن الزاوية الواقعة على الخط  
 انما من الخط الموازي للخط المقوم عليه قائمة تكون  
 الخط عموداً في اعطاء المبدأ الصور وكما الكلام للشيء قبل  
 الطعام او العنصر على كثر في اثبات المبدأ التام واعلم  
 ايضاً ان كل واحد من هذه الاسباب قد يكون بالقوة  
 وقد يكون بالفعل وكون العلة بالفعل موجب لكون  
 المعلول بالفعل واما اذا كان بالقوة فليس كونه بالقوة  
 سبباً لنفس كونه المعلول بالقوة بل ذلك للمعلول في نفسه  
 وقد يكون السبب خاصاً وقد يكون عاماً وقد يكون  
 جزئياً بازاء المعلول الجزئى وقد يكون كلياً واعلم ان  
 وجود الفاعل وجود الصورة يلزم من كل واحد منهما

وجود العلول لا محالة فالصورة مع العلول في الزمان  
 والغاية قد يكون بعدة النواحي وكلاهما اقدم  
 بالعلية واما المادة ففي كثير من الامور الطبيعية يلزمها  
 الصور بالضرورة ويوجد لها العلول والغاية  
 لا محالة بالضرورة لا يمتنع الغاية فان كثيرا من الامور  
 الطبيعية يكون بالضرورة وللغاية مما مثل ان الماء  
 التي خلقت منها الاسنان الطواخر عن ريشة اذا حصلت  
 بهم الاستعداد يلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان  
 خلقها عرضها التمام وغاية وهو طحن الطعام كما ان  
 حدة الانياب تمام وغاية وهو قطع الطعام والمثل  
 الذي مر به المعلم الاول لهذا هو ان اذا شئ قليل لم يتقد  
 ضوء السراج في الجدار التي هو اوسع من ان كان يتقد  
 فيمكن ان يحجب من جانب الضرورة العنصرية فوق  
 للطيف الاجزاء ويمكن ان يحجب من جانب العلة  
 التمامية فوق للتاثير في غير ويزلق وكل اذا قيل فبقيا  
 لم يحدث الصوت في السحاب فحجاب ثارة فيكون ضرورة  
 الانطفاء وحجاب ثارة فيكون لتهديدا صاحبها لها وبقية

على ما يقول  
 في

كما يقول

كما قوله فيشاعور سر فاشاله وليست هذه الضرورة  
ضرورة قسرية ضرورة بل هي ضرورة فاعلية من المواد لا يلزم  
عند حصول الاستغناء ان يحصل التمام لان تمام تلك  
المادة يحصل بحركة علة بحركة وكل حركة تقع في زمان  
وفي اخره ما ينتمى الى الصورة وكل الحركات في الامور  
الصناعية فانهما يلزم منها وجود الصورة ايضا لوجود  
العنصر وحده لان العنصر في كل موضع لا ينساق  
الى الصورة الا بعلة فاعلية فان كانت العلة الفاعلية  
غريبة ومن خارج فربما وردت على العنصر وربما  
لم يرد وان كانت العلة طبيعية وموجودة في  
في جواهر الشيء وكانت ما يفعل بالتحريك وبالذات  
لانها قوة طبيعية لم يمكن ان لا يصدر عنها فعلها  
اذا حدث الاستعداد للنم والاقفة واعلم ان قيل  
العلة التي تسبب حركته فليس يجب من وضعه مع  
وضع القابل وضع العلول ومنها ما يجب من وضعه  
مع وضع القابل وضع العلول فان جميع القور الطبيعية  
او الاقوى المنفعلة وجب الفعل والقور الصناعية

العناصر

في





انما يكون بوجهات اما اذا اعطى للعلل العربية الخاصة التي  
 بالذات وبالغرض والاشياء التي تشمل على مثل هذه  
 العلل فيماله علل الماهية فيورد ما بها من التخلي منها شيئا  
 ان كانت ذاتية فان قد قلنا فيما سلف ان العرف في  
 التقدير ليس التميز بالذاتيات المساوية للحدود في المعاني  
 بل والمساوية له في المعنى حتى لا يكون مشتق من المعاني  
 الذاتية للحدود الا وقد تضمنه الحدو وتعمل عليه فان  
 اخلا في نفس ذلك اقصارا على التميز فمادل علمانية لان  
 ماهية ليست ببعض مقوماته وبعض ذاتيات بل هو  
 ما هو باجماع جميع معانيه الذاتية فمن عرفت بعضها  
 ولم يعرف البعض فاعرف ذاته بالتمام والافرض في  
 التقدير بان يحصل في النفس صورة موازية لماهية الشيء  
 بكاملها لهذا السبب لا يكون شيء واحد حدان كما لا يكون  
 شيء واحد ذاتان فاذا كان كذلك كان في الحدود ذات  
 نما اضافية لجميع العلل ذاتية وجب ان يؤخذ  
 كلها في حيلها لان هذه العلل يجب ان يكون فرعية فنقول  
 لا في حيز حيث لان هذه العلل على الشيء لا المحدود وجود

تمامية فرد  
 فانما ذكره لمرارا بغير

ذات الشيء

ن

ذلك الشئ منه وجودها بما تحقق وتخصيل وتخصير غير يكون  
 استل هذه العلة المحركة التي لا يتصور وجود محصل يخصر  
 ووجود منتشر غير محصور بخصصتها امر واجبة بحمل محصلا  
 ويكون ذلك الامر محصلا بما في ذلك الامر يسمى بالعلة فصلية كقولك  
 الرعد صوت من طغوا النار فالصوت جف من طغوا النار  
 فصل ان كان كل بعد هكذا اما امثلة الحدود المتخذة من  
 العلة المختلفة فانت تحدد الزاوية القائمة بالصورة فقط فتقول  
 المساوية لآخر في جنس خطها القائم على مستقيم ويجد في  
 الغيب بالاعمال فيقول الحق ويجد العام جاز من عقوبة الصغر  
 تنوب عبا بالغاية فيقول الحق ثم حلقه تلبسها اصبع وتحمل القوس  
 بالموضوع فيقول تقيير في الانفس ورعا بجمعت الجميع في واحد  
 فقلت ان السيف آلة صناعية او سلاح ضاعى من حديد  
 مطاوع معرض محدد الطرف ليقطع به اعضاء الحيوان  
 ضد قتلها فيقولك الآلة والسلاح جنس وقولك الصانع  
 فصل من البدأ المحرك وقولك من حديد فصل من الموضوع  
 وقولك مطاوع ومعرض محدد فصل من الصور وقولك  
 ليقطع به اعضاء الحيوان فصل من الغاية ولما قل ان يقول

محصور بامر محمل محصلا  
 ويكون ذلك الامر محصلا بما في ذلك الامر

لما تم

س

حسين

الملك

ان الحد يعرف جوهراته وذاته فكيف يؤخذ فيه لا كسائر  
 الخارجة عنه فللمواد لا تسمى من غير السبب  
 لان جوهره يتعلو تلك السبب من سببها ذاتية له  
 في جوهره وان كان من السبب الخارجة عن الشيء ما هو ممكن  
 وللممكن ان يعرف ما هذا حال جوهره او يذكر اسبابه  
 بل يحيل ان يقول الحق وتعلم ان الحد الذي من جهة ما هيته يتم  
 باجزاء قوامه واليس خارج منه ويتم من جهة انيته سائر  
 العلل حتى يتصور ما هيته كما هو موجود ويحقق بذلك مقتضا  
 ما هيته في الوجود فيتم به وجوده فيقع لذلك الماهية حصوله  
 فلما اذا اراد النظر الى نفس الماهية غير معتبر لها ما يلزمها  
 من الوجود وان كان لا بد لها من لزوم نوع من الوجود  
 آياها كفي حدتها ايرادها بقى بها من حيث هو ما هيته  
 وليس نسبة الماهية الى العلل المفارقة نسبتها الى اللواحق  
 والموارض الخاصة والمشاركة فتلك متأخر وجودها  
 بالذات عن وجود الماهية واما العلل فان وجودها  
 يتقدم على وجود الماهية وكثير من الاشياء يجد للامر حيث  
 ذواتها بل في حيث لها عرض من الاعراض ولا حق من

ونسبة من النسب في ما كان ذلك الاتق والنسبة يتخذ  
الغاية فلم يمكن الا ان يكون الغاية في حد ذاته وفي  
حد الملائمة وربما كان ذلك يتخذ الفاعل كالا حراق  
فانه ليس اسما لتفرق اجزائه التي تتوحد بها كيف كان  
بل ان يكون من حرارة ثم تقايل ان يقول ان القوي لا يتحد  
الابا فعلا وهو امر خارج عنها وليست اسبابا لها  
بل هي من جملة الواحق لها فلهذا ذكر هذا ورسم فللمجواب  
ان ذلك قد يمكن ان يؤخذ في شرح اسم القوم على وجه  
رسم ويمكن ان يؤخذ على وجه آخر فانه اذا دل القول  
المعروف على مجرد نسبة لها الى امر خارج عنها كيف  
كانت كانت رسما واذا دل على ان جوهر تلك القوم وذاتها  
ان يكون بحيث يصلحها فعل كذا او لا كان هذا لان  
الحد يتقضى تعريف جوهر الشيء وذاته ولا ذات للقوم  
الا ان من شأنها ان يصدر عنها فعلها من حيث هي  
كذلك وايضا اذا كانت القوم تصدر عنها فعل اولد وبالذات  
مثل التميز في المعقولات والصناعات والاختلاق والقوى  
الناطقة وافعال واحوال يتبعها الامور متغيرين بها لا لا

لا

لان الذي عن قوه واحد لذاتها فعل واحد مثل الاستعداد  
 للفكر والحيل والبكاء والاشعر وغير ذلك فان نسبتها الى مثل  
 الفعل الاول الذي لا يخرج المذكور مما يدخل في حدها  
 ونسبتها الى مثل الفعل الاول الذي ليس على الوجه المذكور  
 او الى مثل الفعل الثاني لا يدخل في حد هابل في رسمها  
 وايضا فان جزئيات الصانعاته ليست القوه عليها  
 او لا بل على الصانعته المطلقة فان النسبة اليها يدخل في الرسم  
 ولا يمكن ان يقال ان جوهر الشرف هو بحيث يلزمه تلك  
 الامور لان الواحد يلزمه واحد بالذات فلهذا ليس  
 لقائل ان يقول النافلم لا يتحلون كونه الانسان بحيث  
 يلزمه في جوهره قوه الفكر فضلا له واختلاف حد مفعول  
 لان هذا الكذب فليس جوهر الانسان وصورتها المطلقة  
 يلزمها قوه الفكر بذاتها او لا بالابا العرض بل يقرن بها  
 مزاج ما يقتضيه قوه الفكر وايضا قوه بكاء وقوه محو وغير ذلك  
 وليس الاستعداد لواحد منها او فعله او ليا لثلاث القوه  
 الناطقه واعلم ان العمل اجزا الحدود ولا يجعل على الحدود  
 مثل النقطة في النهاية والصورة منها قد يجعل في حاله وذلك

مثل النقطة في الماده

لأنها محل إذا أخذت مع المارة ولا محل إذا أخذت مع  
 كالنطق لا الناطق ولا محل انطقا كان سببا فاعلم وموضع  
 وموضع في الأمور الطبيعية والأمور الصناعية والأدوية  
 النفسانية كانت هناك غاية لأجلها الفعل وليس يجب  
 أن يكون حيث هناك سببا أصورا فهناك سببا غائيا على  
 الذي ظهر إليه الحركة كالسير يجب ذلك في المبادىء الهندسية  
 فيجب أن يقبل أنها ليست لغاية ما على هذه الصفة بل  
 أن كانت هناك غاية فعلية أخرى وأما إذا كان السبب  
 الفاعلي اتفاقا والسبب المبادىء اتفاقا فلا يجب أن يكون  
 ذلك لأجل أنه بالذات بل بالعرض وذلك لأنها إن تبادت  
 الغاية ما كانت مبادىء تلك الغاية بالعرض لا بالذات فيكون  
 لها إذن غايات لا بالذات بل بالعرض وهذا هو البحث  
 والاتفاق مثل ما يتفق أنه يكونا إنسانا عنى لطلب غيره  
 فيقتصر على أكثر فالتحتمل بينهما سبب وجبر لوجود الأكثر ولكن  
 بالعرض لا بالذات والعثور على الأكثر غاية من جهة التشرع  
 ولكن بالعرض لا بالذات وإنما الذاتية طبع على الدوام  
 أو الأكثر فينبغي أن يجنب من الأسباب ما كان بالعرض

كمن الغايات

بومر العايات ما كان بالاتفاق فلا يؤخذ من حد و رسم  
ولا برهان وانما كان من المعلوم ما قد كان فعلته مما قد  
كانت فيجب ان ما خذ من البرهان على ان كذا كان ما كان  
من العلة فذا كان من نفي ولما هو في طلال كذا ما كان  
من العلة في الحال والذير يريد ان يكون ما كان من العلة  
يريد ان يكون هذه الاشياء التي علمتها تكون علما بالفعل  
فاما اذا كان بعض العلة مما يوجد ذاتا وليست بعدالة  
بالفعل فلا يمكن ان برهان بل يستدل عليه ولا يوضع اشارة  
ذلك حد و اوطى بل حد و اكر و كذا في الكائنات مثل  
انه ليس اذا كان ذات الالب موجودا وجب ان يكون  
الالب موجودا وليس اذا كانت النطقة موجودة وجب  
ان يكون الجنس موجودا وليس اذا كان الحايط موجودا  
ان يكون السقف موجودا بل الامور بالعكس فهنا  
يجب ان يؤخذ لا على معلولاتها بل معلولاتها عليها  
على سبيل الاستدلال فيكون السقف موجودا فالحايط  
موجود وان السقف قد كان فالحايط قد كان  
وان السقف يريد ان يكون فالحايط يريد ان يكون

سقف

ك



فكيف الله والاب وبالمجمل هذا يكون في الفعل والماضي  
 فانها تتقدم على المعلول في الزمان وبالذات كثيرا  
 لانها قد تكونان علتين بالفعل وقد تكونان علتين  
 بالقوم واذا كانتا علتين بالقوم وضعتا في حدود  
 ونظر لم يجب ان يكون المعلول احدا اكبر ولا في هذا موضع  
 فحجب وهو ان الكون كيف يتصل ان كان يجوز ان يوجد  
 المبادر ولا يتصل بها التوالى ثم كيف يمكن ان يتصل مبدأ  
 كون العلة في آن ومبدأ كون المعلول في آن والافات  
 للحدث من الزمان واما ان لا يضر يمكن ان يتصل وان  
 انا كائنا وحدة وحدة بل بين كل اثنين من مفيدات  
 بالقوم بلانها يترقان اريد ان يوصل الزمان بالكون وجب  
 ان يكون بين كل معلول وعلة وساطة بغير نهاية فاكنت  
 علل ومعلولات متواليه فواجب من هذه الاشياء التي  
 نقبلها بهذا قبولا ويرى عليها العلم الطبيعي انه لا يكون  
 معلولات الكون متصلة بعللها اتصالا كونيا فحجب  
 ان يبق ان اتصال الكون انما هو من جهة اخر وجب ان  
 الحركة المستديرة الفاعلة للزمان متصل بالامر الطبيعي

لكننا نقول  
 بكونه

بالتوالي

بالتوال الطبعية بتوسط الحركة بينهما فاذا كان كونه من ان  
 اندفع بالحركة الى كذا اخر فانه اخر فانه اخر فانه اخر فانه اخر  
 وهذا يعلم بالحقيقة في العلوم دون النطق وما يجب  
 ان ينظر فيه ان اذا اخط النوع للجنس وكان برهان بعلة  
 فبأن علة تكون في ذلك البرهان فنقول انه قد يظن انه يكون  
 في علة مادية لانه يكون موضوعا للذكر وهذا غير مستقيم وذلك  
 لان المعلوم هو النتيجة ثم النتيجة ليست موجودة في  
 وفي العلة المادية موجود في مادية وانما يقع هذا  
 للاشراك في الموضع ولكنه اما ان يكون علة غائية لان  
 الانواع كالات لا جبال فان طبع الجنس يواد في الطبع  
 لاجل النوع وعند النوع تستكمل الوجود وهذا بالقياس  
 الى الحد الكبر او علة فاعلة لانه هو ثوابه في موضوع  
 في موضوع وهو ما بين الذات لما او حبه ومثل هذا هو  
 بالعلة الفاعلية وهذا بالقياس الى النتيجة وكثير من الاسرار  
 الطبيعية ليس ترتيب علمها وحلولها على الاستقامة  
 بل على الدور مثل ذلك في العلم المادي ان الارض انزلت  
 من المظن فخرت فحدث غيم فمطرت فابتليت من المطر

فاذا نال العلة الاول لا يتلها من المطر هو ابتداءها من المطر  
 فان قيل ان الارض من طين مبل من الماء بكل طين يتل من المطر  
 فانها يتل من المطر كان برهانها دايرا مع دعوى صادقا  
 لا بد منها لان ينشأ عن الاوطر وان وسائط ومطلوب  
 لئلا لا يتل من الارض المبتدأ من المطر يتل من المطر فيجاب  
 لانها تنجز مع سال مرة ولم اذا تجرت ابتلت من المطر  
 قبل لانها يحدث من ذلك سحاب فيقال ولم عند حدوث  
 السحاب يتل من المطر فيجاب لان السحاب يرد ويتكاثر  
 وينزل مطر واكمل واحد من هذه الامور على وجه واحد  
 حذا اوطر برهان ودليل معا وكذا ليس العلة والمحلول  
 فيها واحدة بالذات بل بالنوع فليس الذكر كان عند  
 المطر هو الابتداء الذكر كان عند ذلك المطر فاما نوع الابتداء  
 فواحد وكل ليس البخار الذكر كان عن السحاب هو  
 البخار الذكر كان عند السحاب وعلى هذا القياس فاذا اختلفت  
 نوع المعنى كان البرهان دايرا واذا اختلفت الشخص لم يكن  
 البرهان دايرا والبرهان بهذا ليس على النوع بل على  
 شخص معين من النوع فاذا ليس الذكر بغيره فهو بعيد

فليس الابتداء الذكر كان عند  
 هو الابتداء الذكر كان عند  
 ذلك عند المطر

مكر

سواء فليس هناك عند التحقيق دور وان اودع دورا هذا  
وقد كنا قلنا ان الیهات اما الامور ضرورية واما الامور  
اكثرية فالامور الضرورية لا يلتبس حالها ان الواجب  
في براينها ان توسط العلة الضرورية فاما الامر الاكثرية  
فالحد الاوسط في برهان يكون علة اكثرية مثلاً ان كل  
كروم النسا في هذه الاكثرية يعلو ما تجل عنده ويكتف حله وقد  
وكله يكون كذا فان ثبت له على الاكثرية فقد اعطى هذا البرهان  
علة لوجود الامر ولكن اكثرية لان وجود الامر اكثرية  
الفصل السادس في الاشارة على ان الكتاب  
هو بطريق التركيب نقول انما وقعنا الى ما وقعنا اليه من  
التطويل بسبب ذكر العلة لامر بيان بشاركة الحد والبرهان  
حتى نسير الى ان كيف يلوح منه الحد وقد حققنا انه لا بد  
على الحد بوجه ولا بالقسمة مكسب الحد فيجاء لان ان يتبين كيف  
يمكن ان مكسب الحد نقول اننا نهد الى الذات والامور التي  
لا ينقسم من جملة الحدود وسواء كان الحد ووجنسا او كان  
الحد ونوعا فتأخذ الامور الذاتية المحمول عليها التي  
لا يعم منها ولا يخرج عن جنسها الا اول مثلاً غير المحمول

فان

الفصل السادس

مفسر

او الكيف وسائر ذلك والجنس الاقرب مثلا جنس يوناني  
 كالعدد للفرد فناخذ من جميع ذلك ما ورد اخلا في ما بينها و  
 تجمعها جملة فيحصل منها شيء سبط وسعة ودفع الانقسام  
 وان كان كل واحد اكثر منه في العموم ومشاو ايضا للحدود  
 في المعنى حتى لا يبقى شيء من القوتات ليست مضمرة فيه فان  
 اردنا ان نحدد النوع ولا شيا ورعنا ان نحدد الجنس لاختلاف  
 كل محمول مقوم لما هيته ضروري مقول على الكل واوليها  
 فان اردنا ان نتجاوز الى تحديد الجنس لم يقتصر على  
 المحرول الكبير الاول بل اخذنا جميع ذلك فاخذنا ما هو  
 اولى به وما ليس اولى به فاذا وجدنا فقد يمكننا ان نحدد  
 للجنس فانا اذا اسقطنا من هذا النوع ما هو اخص المحولات  
 به بقي هذا الجنس شالما اذا اردنا ان نحدد التسمية فلا نأخذ  
 لانه خارج عن جنسها وهو العدد بل نأخذ ما لا يميز جنسها  
 وان كنا نريد ان نحدد ما وحدها اخذنا في الحد كل ما هو  
 اولى من الذاتيات وقد علمت ان الاول ليس لانه يجب  
 للنصوص فان الجنس والفصل اولى للنوع فناخذ بالعدد  
 فان التثنية عدد وناخذ الفرد لان التثنية فرد وناخذ

الاول له معنيان فتأخذه بالمعنيين جميعا لانه  
 العدد غير مركب من عددين النسبة والاشكال مكونة العدد  
 لا يتعد عدد فالله اول من جهة انه لا يوجد عدد وليس  
 اول من جهة انها مركبة من عددين وذلك لانها مركبة  
 من ثلثة واثنتين واما الثلثة فاول من جهة انها  
 اول اول عليه وعلى غيره والفرد محمول اول عليه وعلى  
 خمسة وسبعة والاول محمول اول عليه وعلى غيره وهو  
 الاثنان ولا يوجد محمول مقام لما هيته اول محمول عليه  
 الا هذه فيكون جملة ما سوية للثلاث من الوجهين  
 جميعا اخصر المعاني وفي الماهية معا ويجب ان لا ينافي  
 في الامثلة ولا يتناقض لانا ان الفرد ليس بنوعا من العدد  
 بل هو متساو لاهراض الالزام لانواع العدد الذاتية لها  
 وان التناقض في الامثلة لا فائدة فيها ونعود من راس  
 فنقول ان سواة هذا القول للثلاث امر ظاهر لا يابى  
 على جنسه ولا يابى على شئ غير الثلثة مما هو محتمل  
 وهو ما يحتمل بحسنه وهو اخر ما ينقسم اليه المحمول  
 فتارة من جهة شئ ثم يجب ان يفهم من الجنس ومنها

مقوم

مفسر

امران هما المحول العام المأخوذ من ماهية الشيء والموضوع  
 المأخوذ من ماهية حادثة الوجودان عند الجنس الذي  
 هو المحول فيجب ان يلقط من جنس الحيوان النوعية  
 لاما هو اولية لم يكن ذلك جنسا او فصلا ولا يكون داخل  
 في حد الجنس فان الفصل انحصر من الجنس والجنس نفسه  
 لا يكون داخل في حد نفسه بل انما يدخلان في حد واحد  
 جنسا وفصلا وهذا مثل ان يكون قد حددنا بالانسان  
 فاخذنا في حد الحيوان الناطق فان من هذا السيل  
 لا يصل الى تحديد الجنس لانك اذا حذفتهما من الماهية  
 نوع يبقى اسم الجنس مثلا اذا حذف الناطق من هذا الحد  
 وغير الناطق من حد ما ليس بالانسان من الحيوان يبقى  
 الحيوان فيكون الباء اسم الجنس واسم الجنس ليس بحد  
 فيجب ان يطلب جميع المحولات التي تحمل عليها داخل في  
 ماهية كانت اولية او غير اولية له فيخرج كل حد النوع  
 وحد جنسه معا بسهولة ولما كيف يخرج ذلك فقد حمل  
 مثل هذا في التعليم الاول ان يؤخذ الخط المستقيم وخط  
 الدائرة وخط القطع المنحني وخط الراوي مثلا في تعليمه

لا يصار

مثل  
 مثل

فان

فان اتصال كل خط بخط اما على الاستقامة واما على الانحناء  
والاستدارة واما على زاوية فيكون الخط المستقيم ويخذ  
له ان طول بلا عرض والنقطة التي تقعر فيه تقع بين نقطتي  
طرفيه على محاذاتها كما في اياها والقوس طول بلا عرض  
ويمكن ان يوجد فيه نقطة كل الخط المستقيم التخرج  
اليها منه يكون متساوية والمخدج زاوية طول بلا عرض  
محط بسطح وفيه نقطة بالفعل يتصل عليها جزاء فاذا اخذت  
خاصية كل واحدة من هذه بقربها بقي مشتركا وكان  
حد الجوار وان طول بلا عرض ثم قيل وما رجع الى  
المقولة التي يؤعلية وانظر في لوازم الخاصة بتلك المقولة  
اولا فان لوازم المركبات يستنبط من لوازم البسيط  
فاما بعض المفسرين فيقولون ان معناه ان كان الشرط كما كان  
قلت كم طول بلا عرض وان كان كيفا ما كان للوزن قلت كيف  
يخرف الشف بما هو مشف بالفعل ولكن ثم ان المترحم  
يقول ان معنى هذا انك تقول في لغة العرب طول ما بلا عرض  
وفي لغة اليونانية لا يستعملون لفظة ما الدالة على الانحناء  
التي للهو واما في الاخر فيستعملون بدل لفظة





ما في المقالة العالية فاذا ارادوا ان يقولوا سطح ما قالوا  
 كم سطح اولون ما قالوا كيف لمعز وهو لا غير سائر غير هذا الباب  
 لانهم ارباب تلك اللغة وان كان القائل ان يقول ما للباحث  
 في تحديد الخط بعد ان ما ان طول الموضع الى ان يقال مع  
 طول ما لا عرض هو محتاج ان تراجع الجنس ومع ذلك في  
 الى ذكر اللوازم واستنباطها من البسيط المركب ان كان  
 الغرض من قولنا ذلك القابل بل عني ان يكون مع كلام العلم  
 هو انه يحسن من هذا الفصول كلها الداخلة في الجنس الواحد  
 الى الحدود فترتب في يمكن ان تحذف خواص الابواب القيمة  
 فيه فيسقط جنس ثم تتركب ذلك الجنس مع جنس هو مقامه  
 تحت جنس في ما ويحذف غير المشترك بينهما ويؤخذ  
 ما يبقى هذا لما فوقه ولكن ينته الى الحاصل الاجناس الذي  
 ليس له بالحقيقة حد ويكون في هذه اللوازم الفصول  
 المقسمة لما فوق الذي يلزمه بالقابل والفصول العالية التي  
 لا يمكن ان العالية فانه سينتشر الى هذا المقصود فيذكر ان  
 للقسم حوت في هذا الباب ويمكن ان يكون في اللوازم  
 العوارض الذاتية وشارب هذا الى الحد كجني موصلة

الى البرهان وان ذلك ان يطلب لوازم اجزائه حتى الاجزاء  
 العاليه ويجب اذ اليزيد تركيب الحدود من الانواع الى  
 الاجزاء تلك يؤخذ من الحيوات المقومه للشيء ما ليس <sup>بعضه</sup>  
 متضمنا في بعض مقوماته وان كان ملائما فان وجد شئ  
 يتحقق بانها حذفت او عزلت في وقت الحاجة اليه مثاله  
 اذا اخذ الانسان او الفرس على انه اول نوع استدرك  
 منه تركيب الحد فاحذفه الناطق او الصها او الحشرك  
 والمحرك بالارادة والحيوان والمتغذ والنام والولد  
 ورو النفس والطويل والعريض والقيق والجسم والجوهر  
 فيحذف من هذه الحيوان اول لان الحشرك والمحرك  
 بالارادة متضمنان في الحيوان وكل جميع تلك العاليه  
 متضمنه فيه ويحذف الجسم ايضا لان الطويل والعريض  
 والقيق متضمنه فيه ثم يحذف على الترتيب فمعلوم الانسان  
 جوهر ذو طوار وعرض وعمق ونفس مولده مستغذ به  
 حساسه محرك بالارادة ناطقه وناخذ في هذا الفرع  
 الصها بدل الناطق فيجوز النطق والصها خاصه  
 بالنوعين فاولا ذلك مشترك في طلبك سامعه <sup>للمشرك</sup>

فان وجد كل واحد من الحيوان ههنا فقد كذا ان يذكر  
هو مع الفصل حد اسم المنوع فيمكن ان لا يسمي  
ناطق والفرس حيوان صايل وان لم يوسد للجمل المشترك  
فيدر اسم طلبه نواعا من ذلك فاعلم فليوحد مثلا  
الجوهر الطويل العريض العميق اسم وهو الجسم فليوحد ذلك  
فوق جسم دون نفس ناطق فقدم حد الانسان وعلى  
هذا القياس للفرس فان ارد ان مستقل له حد الجنس  
فيجب ان يترى الفصول الخاصة ويؤخذ جميع ذلك  
المشترك للانواع مفصلا فهو حد الجنس ففعل ذلك الوجه  
يجب ان يطلب حد ود الاجناس الاخر القوية للجنس  
الحد ود فسطر ما هو المشترك لها وما هو الخاص بكل جنس  
ويطلب للمشارك اسم ونفرد ذلك الاسم الى اسم الفصل الخاص  
فيكون حد ذلك الجنس ونك الى اعلى الاجناس وانما  
طلبنا هذا القافية الموجبة لاسقاط المتقدمات لغيرها  
وحفظها مع ذلك الى وقت آخر لاننا ان اخذنا مثل  
الحيوان وضممنا اليه فصل الانسان وفصل البقر وقلنا  
حيوان ناطق وحيوان صايل ثم حذفنا الفصلين

لم يمكننا ان نحدد الحيوان بما بقى لانه لم يبق الاسم للحيوان فقط  
 وايضا فان اخذنا الحيوان والحسن فما فقدنا اخذنا  
 الحسن في الحيوان فبقيت شجرة مصححا ومن مضمنا فلذلك  
 حذفنا الحيوان من جملة الحيوانات وايضا اذا لم نطلب  
 ما هو مثل لفظ الحيوان او مثل لفظ الجسم من اخر  
 بعد حذفه ولم يبق بل سرنا جميع الحيوانات سرنا  
 كنا قد اطلنا الحذف والحذف يطلب فيه اليجاز فقد  
 بان ان الضرورة في الحاجة الى اخذ هذه المعاني كلها  
 وحذف المتضمن لعل منها وعمله وفي رده من  
 اخر فاذا فعلت هذا فقد يتركب الحد ولا يجب ان يطر  
 بالمعلم الاول انه مستقر في الكتاب الحد على طريق اخذ  
 من اسفل لاقط لما سبق من الاوصاف كيف كان كانه  
 لا يبرر الا طريقة تركيب فقط بل يضيف الى ذلك مراعات  
 الجنس ومراعات الحيوانات الاولى والاولية للوليه  
 وذلك ايضا ما يقتضيه الى القسمة احيانا ومراعات  
 الترتيب ليس لغير ما فعله على الوجه الذي فعله وجعل  
 الفصل السابع في ان طريق القسمة نافعة

ان ذكر

لا فطر

المصطلح السابع

ايضا في التحديد وكيفية ذلك وتفصيل طريقة التركيب وما فيها  
 من قلة الوقوع في تعليل الاسم المشترك ونقول ان القسمة  
 وان كان لا تعين على الحد فهي نافعة في الحدود وذلك  
 لان القسمة وان كانت انما لو خرج منها اجزا للحد اقعا  
 لا لزوما فهي نافعة في التحديد من جهة ثلثة احدها  
 ان القسمة تدل على ما هو اعم وما هو اخص فتبين من  
 هذه كيفية ترتيب اجزاء الحد فيجعل الاعم او الاو الاخص  
 ثانيا فيكون مثلا وتحديد الانسان حيوان ذو رجلين  
 حيوان انساني فان يراد التمييز فيقال ان قولك ذو رجلين  
 حيوان انساني اقل فيه ذو رجلين فقد قيل فيه الحيوان  
 فاذا قيل الحيوان بعد ذلك تكرار وسوء ترتيب واما  
 اذا قيل حيوان او لا فلم يضر هو الرجلين لابل الفعل  
 ولابل القوة التي يقال لها المضنات فاذا قيل ذو الرجلين  
 بعد الحيوان لم يكن غللا والثاني ان القسمة يدلك  
 على ان يقرن كل فصل فصول ح ج ح ج فوقه فحصل  
 جنسا للمختصة في ترتيب الفصول على التوالي حتى يمكن  
 ما يجمع في الفصول اما يجمع على نواياها فذلك مذموم

فصل  
 في ترتيب  
 الفصول

منها في الوسط فاذا اريد ان تركيب الحد من الانواع  
 الى الاجناس لم يطف من نوع الى جنس بعد بل الجنس الذي  
 عليه والتخلص منها اذا وفتت على الواجب كانت  
 تشمل على الفصول الذاتية كلها فلا يفتت من الفصول  
 وما هيته الا في فرع فيمكن فدا عطيها الفصول  
 على نواياها طوله واعطيناها بنماها ولو فرضنا فانه يمكن  
 ان ينقسم الجنس بضميمة ليس احدهما تحت الاخر مثل اللحم  
 في النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة مرة الى  
 الحسك وغير الحسك مرة فيجب ان يراد من ذلك التسمية  
 كما روعطوا للمكان فيقول فصل من فصول ما ينقسم الفصول  
 ذاتية متداخلة ومتوافية والمتداخلة مثل المائت  
 وغير المائت والنطق وغير النطق والمتوافية مثل  
 الحسك وغير الحسك والمتحرك بالارادة وغير المتحرك بها  
 فالقانون في مراعات الوجه الثاني والثالث حتى  
 يحصل منه شقعة هو ان يكون القسمة بالذاتيات  
 المقومات للانواع وان يكون القسمة قسمة اولية للجنس  
 وهو ما ينبغي ان يكون في القسمة التي تكون للجنس من طريق

تنقسمية من الذاتية بما حله

ما هو جنس شللا انما يجب ان يقسم الحيوان اولا الى الطائر والساج  
 والرجف والما فرسم يقسم الماشي الى ذر رجلين وكثير  
 الارجل والطائر الى متصل الجناح ومنفصل الجناح  
 بهذا وقسم الحيوان اولا الى متصل الجناح ومنفصل الجناح  
 فاقسم للبيضان من جهة ما هو طائر وكلان قسم للبيوان  
 الى كثر الارجل وذو الرجلين فما قسم للبيوان من جهة  
 حيوان بل من جهة ما هو فحيث ان ينظر اولا ان الجنس  
 هل يحتاج الى ان يصير له طبيعة زائدة على طبيعة  
 الجنس حتى يقبل هذه القسمة ولا يحتاج بل هذه القسمة  
 لها ولا فقدم القسمة التي يكون اولا وتوخر القسمة التي  
 ليست لها اولا فاذا قسمت قسمة اولية جمعت المقسوم  
 والفضل ثم قسمت قسمة اولية اخرى وكل الى ان ينتهي  
 الى ما لا ينقسم الا بالعدد ثم يقسم الى اقسام القسمة محمولات  
 النوع وتضعها للتركيب واذا قسمت شيئا مرة قسمة  
 اولية فيجب ان يحدد جهدا وينظر الى هل يوجد له قسمة  
 اخرى اولية غير هذه القسمة فان وجدت قسمة اخرى  
 ليست في القسمة طولا وهي هنا لتستوفى جميع المحاولات

حيوان بل من جهة ما هو

وجب ان تكون الفصول المقسمة ذاتية وقد بينا كيفية  
 ذلك في الفصول الاولى في قوله تعالى العلم الاول لا المقسم فيظهر  
 في قسمه للمادة في تحديد ان يعلم كل شيء  
 على ما طر بعضهم ان يقال اذا قسم المقسم قسمته تامة  
 وجب ان تضع الاقسام الاخيرة كلها بالفعل وان احدث  
 الحد حدثا تاما وجب ان يذكر كل فصل للحدود ومع  
 كل واحد من الاشياء بالفعل وانما يعلم كل فصل فلا يميل الى  
 الحد فان ما لا يخالف الشرع فهو بعينه وما ليس هو بعينه  
 فهو بخلافه وان وافق في النوع كسقاط لافلاطون بل  
 سقراط للانسان والمخالفات الشخصية بل انما يرد  
 ويحتاج كل الى فصل عن كل ويشبه ايضا ان يكون المخالفات  
 النوعية عند كل وكل القضية يحتاج ان يعرف فوق  
 الشرع كل نوع وعن كل صنف تحت النوع وان تلك  
 فروق بل انما يرد لا بد منها كلها فاجيب بانه لا باطل اما  
 اولافلاطون ليس كل ما يرد فوجب ان يكون الشرع مخالفا  
 للاحق بالذات والحد فان الفصول العرضية لا يوجب  
 خلافا للشرع والحد والاشياء المتفقة في النوع الذي هو الحد

المحدد

يكون قد ذكر

واجب



يختلف بالعرض ولا يبالى حينئذ النوع بذلك الاختلاف  
 بالعرض ولا يلتفت الى الاصناف والاشخاص تحت النوع  
 الذي نحن واما ثانيا فاما اذا اخذنا العنصر المتقابل مثل  
 الناطق وغير الناطق ونظرنا الى المحدود وان فرأى  
 الطرف يقع منها فوقع مثلا في الناطق وقد فصلناه  
 عن كل نوع تحت غير الناطق لاشتمال انواع التي تحت  
 غير الناطق وانها غير ناطقة ولا يحتاج ان يفصله عن  
 الثور وحده والفرس وحده والكلب وحده ولا يكون  
 ايقاعا للحدود تحت الناطق مصادرة فانه ليس يمكن  
 ان يقع في الناطق وغير الناطق معا وليس يمكن ان يقع  
 سوفا بينهما لانه لا واسطة بينهما في جنس الحيوان وليس  
 يمكن ان يقع ما هو انسان وناطق تحت غير الناطق  
 فوقع تحت الناطق ضرورة لا مصادرة فاذا التمسنا  
 فصولا مثل هذه ساوية لم نجد ان يطلب فضلا  
 عن كل واحد من الانواع ويجب ان يراد في اختيار  
 القسم الناقص في امر التحديد اعراض ثلاثة احدها ان  
 راع ان يكون القسم داخل في الماهية التي يكون

بفصول دائية الانواع ويجب ان يستعان في هذا الباب  
 بالمواضع المذكورة في كتاب الحج المجلد لئلا حيث يذكر  
 مواضع من التي مجتهد او فصل او ليس ويوجد من ذلك  
 ما كان ليس ميتنا عن المشهورات السادسة ويستعان  
 ايضا بالمواضع التي يدل على ان الشيء محض غير مقوم  
 لما فيه التي ينبغي ان تكون القصة بفصول عرضية  
 ولغير من الثاني ان يستفاد من القصة الترتيب فما هو  
 في ترتيب القصة اول بحل في ترتيب الحد والاول  
 الاعم والاول الاخر ثانيا فان تساوى فصلان في  
 العموم والمخصوص قدم ما هو اشبه بالمادة واخر ما هو  
 اشبه بالمقايمة وان لم يختلفا في هذا فلك ان تقدم  
 ايها ما شئت وتوخر ايها ما شئت والثالث لا يزال  
 بقم حتى يبلغ الشيء الحد ودان كان نوعا مستقلا  
 او يفتقر الى اخر القصة التي بالذاتيات التي ليس بها  
 الا القصة بالعرضيات ان كنت تريد تحديد الانواع  
 الاخره ثم قبل ان تذكر احضرت بالقصة اوبى وجعلها  
 جميع المحررات الداخلة في ما هو غير الشراكات منها

يستعان

المشابهة في انواع كثيرة وتبين الحق من سبوع نوع لتجد  
 الجنس فرتبه اولاً ثم ارد في الفصل الثاني وقم في هذا  
 شيء مقول على كثير من طلبات المحولات والاصناف  
 لواحد واحد من الكثرة من جهة كبر فوكب الحذم رتبة  
 ما يخص واحد واحد قلم يبق شمس من المعنى مشتركاً واعلم  
 ان الاسم مشترك لفظاً وان تلك الاشياء ليست بمجانسة  
 مثلك ذلك اذا اردت ان تتحدث كبر النفس ففعلت ما يجب  
 ان يفعل في التركيب بان قصدت الموصوفين من الاشكال  
 بكرة النفس فطلبت محولاتهم من جهة كبر النفس فوجدت  
 انفسا ليس الملك واخلينوس الشجاع والسر كل واحد  
 منهم يسمى كبر النفس ووجدت ايضا كوندوس الصالح و  
 سقراط الفيلسوف بوصفان بكرة النفس الامر للوجود  
 لواحد منهم في الطبقة الاولى وتجدها واحد قتل نفساً لفة  
 من احتمال الضيم والاخر اعتقد حقداً لوقوع الضيم عليه  
 اعتقاداً لم يفارقه والاخر قاتل شديداً لطلب النار من  
 وقوع الضيم عليه وفي الطبقة الثانية تجد واحداً منهما  
 ورد عليه خير عظيم فلم يعبأ به بسبب انه كان من الخس

فرتبه

الكل

والاخر

والآخر ورده عليه بالأعظم فلم يبيأ به لان ورود عليه  
 كان بسبب الخفت فاذا حذفت خواص واحد واحد  
 من الفرقه الاولى وحدهم قد بقي لهم شئ مشترك وهو  
 قلنا لاحتمال لو فوج الضيم فاذا حذفت خواص واحد  
 واحد من الفرقه الثانيه بقي لهم شئ مشترك وهو قلنا  
 الهالات بسبب الخفت فاذا نكر النفس تلك على تلك  
 الفرقه لحد واحد وعلى هذه الفرقه لحد واحد وذلك  
 لحد هو ما بقي من كل فرق بعد حذف الخواص الغير الذاتية  
 ككبر النفس الى تحجر واما اذا عدت الى الفرقه الاولى  
 والفرقه الثانيه فحذفت خاصتيه هذه الفرقه  
 وخاصية تلك الفرقه لم يبق شئ مشترك ففقدت  
 ان كبر النفس ليس جنسا ثم الفرقين والايضا واحدا  
 بل انما فقط ولا يمكنك في مثل هذه ان تجمع في التركيب  
 بل ينقطع بذلك العمل وتجد الاستخفاف بالنجس والاستغفار  
 للضم ليسا نوعين ككبر النفس كليهما وانما يكون  
 الجذر الواحد والبرهان الواحد الكلي فاحدا لا للتقارير  
 الجزئية فالجذر الطيب كجذر النجس من حيث هو محقق

يقنعن قد

كناية لاسم حيث هو محو و بصر على شفا العيون  
 لا شفا هذه العين و تلك العين بل شفا العين الكلية  
 الواقعة بمعنى واحد على عيون شخصية و الحكم انا اذا  
 ابتدانا في التحدث بذكر الكلمات لم ناسم اصوب  
 يقع فيه واجزأ اياها الى الغلط و هو اشتراك الاسم الخفي  
 فاذا ابتدانا من المفردات و الجزئيات و تصعدنا  
 من طريق المعنى الى الكلمات على نحو ما قلنا في كبر  
 النفس ائنا الوقوع في اشتراك الاسم لان تفصيل  
 اشتراك الاسم في الكلمات اكثر و كما ان الفرقوا المقدم  
 في القياس و المصادر عليه التفصيل هو ان يكون مظهرا  
 للتصديق بالحقى فكذلك يجب ان يكون المقدم في الحد  
 و المصادر عليه الحد هو ان يكون مظهرا للتصور للحقى  
 وان يكون فرغاية الوضوح و هذا الوضوح قد ابتداه  
 الاسم المشترك و قلنا يقع هذا الغلط اذا اخذت من الجزئيات  
 الواحد فانه اذا قبل له شبيه بلون و شكل شبيه شكل  
 فان اتي من جانب الشبه امكن ان يغلط و يظن انه  
 معنى واحد و خصوصا ان هو من العواريد الذاتية <sup>للتفصيل</sup>

الشبهة

وبها من باب الكيفية واما اذا اتى من جانب الشكل والقوة  
فمنظرا الى شكل شبيه بشكل فكان ذلك شكلا يساوي  
زواياها. والشكل اخر وقياسا بفضلا عما على الشكل  
ثم نظرا الى لون شبيه بغيره فكان ذلك لونه  
القوة الاخرى في الحاسة مشاركة تكون انفعالها منها  
واحد واذا حذفنا الخاصية من الشبه لم يبق الخاصيتان  
شترتان كفا من وقوع العطف من اتفاق الاسم  
وكذلك حال الحار في الصوب والحار في الشكل كالزوايا  
فمن ان لا تبدأ في التحديد من الانواع ثم تركيبها بعضها  
الى بعض لظهور هذا الجنس افضل واقرب الى الاحتياط  
الفصل الثامن في الاستقناع بقسمه الكل  
الى الاجزاء وتعام الكلام في توسط العطل المنعكس  
وغير المنعكس وتحقيق الحار فيه قال ليس يجب  
ان يقتصر على استنباط الامور التي تخرج من الحدود  
والمقاييس من القسمة الى الكل الى الجزئيين ومن  
التشريح القدر للكل الى الاجزاء مثل تشريح الحيوان  
والنبات الى اجزائه الاولى كالاعضاء الاولى

الاجزاء الثامنة

ثم الثانية كما لا غنى البسيطة ثم الثالثة كما لا غنى ولا وكما  
الى اخره الاجزاء وليس ينبغي ان يقتصر على ذلك فقط  
بل تأمل ان كثرت الاجزاء والجزئيات ان الذي  
يلزم كل واحد وكل عدة من المهورات والموارض  
وايضاً ان الاجزاء لا يكون اى الجزئيات واعلم انما استنبط  
من القصة ان الحيوان تحت الجسم الحار وتحت ذى  
النفس فكذلك استنبطنا من التشرىح ان الحيوان مركب  
من جوهر متمسك ومن جوهر سيار وكما استنبطنا الوارد  
للجزئيات من الاجزاء مثل ان كل حيوان اصله يبيض  
وان كل حيوان طائر منفصل الجناح يبيض ومتصل  
الجناح لا يبيض وان كل حيوان ذى قرن فلا استنساخ  
على فكما لا غنى وعلمنا ان ذلك لان المادة ذهب في  
قرنه وكل حيوان ذى قرن فله كرسول لا ينجيد  
المضغ فيجب ان يكون لعدائه قبل وصوله الى جوفه الباطن  
مهم ما وكل سمكة فلا رية لها وامثال هذه الاستنباطات  
وعلمنا نافعة في اعطاء العلم وان لم يكن كل ما ذكرناه اعطاء  
علة فانه اذا كنا حصلنا بالتشرىح والجزئيات الكبر

لوجود شيء هو دو قرن في دور رجل ولكن لا لانه ذو قرن  
اذ قلنا يوحى لذي رجل آخر ولكن لانه ذو قرن  
اذ كل ذئب مثل الثور والاروي والمائة فله  
عشر فاذا قيل ان هذا الحيوان كثر فقلنا لانه له قرن  
او ان قيل ان له ليس كثر فقلنا لانه ليس له قرن  
كان هذا ما فاعبوه في جواب الهم وان لم يكن  
فيه اعطاء العلة القريبة ولكن محمول تمام ان اى  
يلزم ان يمتنع بالذات حتى لا يجعله لانها لما هو اخص  
او اعم منه وربما كان المعنى المتكرر ما هوذا من طريق  
التناسب فقل ان المعروف لاسحقا كالشوك للتمسك  
والعظم للالان وقد يحد مسائل كثيرة مسئلة واحدة  
على اختلاف استحقاق الواحد وذلك ككون الحد الاول  
شيئا واحدا بالنوع مثل احتياكل الماء في الزاوية والبراق  
من الزاوية واجتلاب الجبل في البحر فان جميع ذلك  
قد يتحد كونه السبب في جميعه ضرورة اللزوم وعند  
فلان وجد المقاطع والكبرياء والجمعة شيئا واحدا  
وهو انتفاخ الهواء فينتفخ انتفاخا هو فيداو كونه

فتتبعه



الاوسط واحدا في الجنس مثل الصدا وقوس قزح فان  
 المتوسط فيها واحد بالجنس وهو انما انعكاس الجوهر  
 وهو لان ذلك انعكاس صوت وهذا هو المعنى وقد  
 يختلف معاً بل مشترك في سبب واحد فلا يكون بالحقيقة  
 مسئلة لان نسبتهما الى ذلك المتوسط ليست نسبة واحدة  
 بل هي لهذا اقرب ولذا كان بعد ذلك في الجملة يكون  
 الاوسط مرتبة بعضها تحت بعض مثلاً اذا قيل لم  
 النيل عند الحاق اسديلا ما فوق لان الشتر عند الحاق  
 اشبر لجار الشتر فقد تمت مسئلة ثم يسأل بسبب  
 اخر ولم صار الشتر عند الحاق اشبر بجوار الشتر فبق  
 لان القمر ينقص ضوءه الذي يلينا فعدم التسخين الكاين  
 من قوس لم يكون هذا ايضا كان الجواب لان الشمس  
 وهو الذي يضيئه الضوئيات مما ذكره الجاني لا على  
 الذي لا يلينا فمذه المسائل كلها تحت سبب واحد وهو  
 الاجتماع الا انها مختلفة في القرب والبعيد فليست  
 مسئلة واحدة بل ويمكن ان يسأل فيها من يقول  
 اذا كان من الجوز الاوسط الى وضع عللا الكبريات

من المحدث

ما يباينها مثل توسط الارض بين القمر والشمس وكسوف  
الشمس كسوف القمر ايضا لا ينتان فانه سبب سببا  
وللاخبار من ذلك ان القرب هو سرعة انقضاء  
الوطيرة المكسوة هو ايضا وسأوفيه ان سرور العلة بالمعلول  
ايضا كما بين العلول بالعللة وبصير البيان دورا فاما ان  
قلنا ان القمر انكسف فقد توسطت الارض بينه وبين  
الشمس وان شئت قلنا ان القمر توسطت الارض بينه  
وبين الشمس فقد انكسف وايضا هذه الشجرة عريضة  
الورق فيترور رقا وهذه الشجرة انتشر ورقها في عريضة  
الورق وهذا ورطاه فيكون جوابا بان هذا البيان  
فيها ليس دورا ولا واجدا لبيان فيهما واحدا اما ان  
البيان ليس فيهما دورا فقد ذكرناه لاننا ان كان  
الامر ان محموله فيكون ذلك هو الدور ولا كلام لنا  
في مثله وان سبق التوسط الى المذهب فوفقا  
ثم اثبت بنسبها انكسوف لم يكن دورا الا ان محمول  
اثبات التوسط من الكسوف الذي تثبت من التوسط  
كان الكسوف محمولا وان كان سيف الكسوف المحمول

ثم اثبت بتوسط التوسط لم يكن دورا الا ان يحاول  
نظرا ما ذكرناه وانما ان كان الكسوف ما يدور على التوسط  
لكن سبطا آخر لا ذلك بعينه بل ذلك على كسوف آخر لا ذلك الاول  
بعينه فليس هناك كما علمت دور وانما يكون البيان  
فهذه الاشياء دورا اذا كان مثلا الكسوف محمولا  
ويثبت بالتوسط وهو محمول انما ثبت بالكسوف  
وبعد هذا فان التوسط يعطى برهان العلم للكسوف و  
الكسوف يعطى فيكون الا ان للتوسط الترتيب في التوسط  
علة للكسوف فوجد في هذا الكسوف على نحو ما علمت  
وليس الكسوف علة للتوسط فليس يوجد في حله و  
يقول انا قد تبرز من هنا نتيجة واحدة بوساطة من اسباب  
مختلفة فتارة من الفاعل وتارة من الصورة وتارة  
من الغاية وتارة من العنصر فالما ناه من ان الانسان  
يجب ان يسمو تسان العلة الفاعلة للوت وهي  
الحركة المفيدة للربوبية للارتقاء بها الخلق وتارة  
من جهة العلة المادية بان كل مادة موضوعة لتكون في  
موضوعة للفساد وذلك لانها اذا كان للشيء ما كان يلقى بها

هيئة ما بالضرورة وكان ايضا هناك علة فاعلته يلزم  
 عنها تلك الهيئة بالضرورة فواضح ان يكون توسط المارة  
 صالحا لا يتلخ في وجود الهيئة ولكن توسط الفاعل ولكن  
 توسطها محققين لكن اذا وسطا بها كان  
 في القوم توسط المارة لان المارة لا يخرج ان الفعل لا يعمل  
 فالفعل في دوات المارة لا يفعل الا في مارة فيكون التوسط  
 انما هو مجموعها جميعا اما بالقوم واما بالفعل فيكون  
 كان مجموع ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة وان كان  
 فيها علة محققة مثاله انما اذا قلت ان القمر تكسف لتوسط  
 الارض فقد اعطيت السبب الفاعل للكسوف وضمت في  
 للقوم السبب القابل من الكسوف اذ التوسط انما يستر قابلا  
 للقصور كونه تمام التوسط اجتماع الامرين من كونه وهو  
 فعل الفاعل وقبوله وهو حال القابل وان اعطيت العلة  
 في هيئة قبول القمر الضوء وجلت كونه وهو من السبب  
 القابل فلا يتم ذلك الا ان نصفه الى الشمس على وضعها فيكون  
 صفة السبب الفاعل والقابل ايضا وكذلك ان اعطيت الغاية  
 في امر فوضعت الفاعل والقابل فيه والامر يجب العلول فلو لا

قبول السر لما كان التوسط علة للكسوف ولولا كان  
المقابل القابل من المقيده لكانت اكثر من علة لذكر الفهم  
من القدر فيمنه هذه الجهة كمن العلة الواحدة للتشخيص  
واحد مع الجمله وانما ان يحسن يعطى فاعل ذو  
قابل او دون غاية او ان يعطى فاعل فقط بالفعل والقابل  
بالقوة او القابل فقط بالفعل والفاعل بالقوة وسائر  
الاقسام فامر باطل بل يجب ان يعلم من حال الاعطال لاسباب  
الكبر وحدودها كمن انها تكون في قوة حلة واحدة في  
الحقيقة لان الاعطال تسال في غير المجموعه بالبرهان تاما  
موجبا وقد نطن بسبب هذا الفصل ان لا يجوز ان  
توسط في مطلوب واحد لاسباب واحد وليس كذلك  
على الاطلاق بل على الحق الذي بينا وقد بطر ايضا ان العلة  
يجب لا يختار كمن مساويه للمعلول منعكسة عليه وهذا  
ايضا غير واجب الا في الوجه الواحد وانما قصد في  
التعليم الاول وذكر الوجه الواحد ان تكون الاوسط علة  
للكبر مطلقا وتكون طبيعة الكبر في ما هيته معلولة لطبيعة  
معينة فيكون حيث كانت يكون معلولة له ان كان

المعلول عليه واحدة واما الروح الاخر فلا يجب فيها  
 ظلك فان الطبيعة الواحدة كالروح يكون من اسباب  
 كثيرة اخف وزهوا منها مثل ريح في سحاب او طين  
 فيه والسحاب نفسه طبيعة واحدة قد يكون من اسباب كثيرة  
 مثل صعود البخار ومثل تبرد الهواء بنفسه وكل الحرارة  
 المنتشرة من القلب في الاعضاء التي به الحية قد يكون لها  
 اسباب اما اشتغال روح او عفونة خلط او اشتغال عضو  
 فاي هذه الاسباب جعلت حدودا وطى انجبت العلول  
 وبها خسر منه وليس لقائل ان يقول ان نخونة الروح  
 ليس سببا للموت بل الحار ما ظاهرا ان يوضع حلة للتفكير  
 المشبه للحر وانما ليس له ذلك لان الحار في الكبر ليس هو  
 ايضا الحار كله بل هو ما في كفة في اثبات الحيوانية ان يكون  
 او تثبت اي حيوانية كانت وليس يكفى في سلب الحيوانية  
 ان يسلب اي حيوانية كانت بل الحيوانية على الاطلاق  
 وكل فان الانواع المتوسطة كل نوع منها سبب لوجود جنسه  
 في النوع والذو دونه والاشخاص تحت فلا يجب ان يشترط  
 ان العلة يجب ان تكون مساوية دايما في البرهان حتى اذا كان

فاما اذا قلنا الانسان حيوان  
 لم نثبت ان الانسان كل حيوان  
 بل حيوان ما في كفة

الحد الأوسط

اخضر من الاكبر لم يكن بمرئيا بل يجب ان يعلم الاسباب  
بعضها يدخل في الحد فلكل سبب وية لا يمكن ان يكون لها علة  
فما كان من اخضر من طبيعة تلك واما كان اعظمها  
لا اخضر من الحد لان طبيعة التي لا يتغير من جهة  
ما هو هو حتى يتوقف وجود تلك الطبيعة على وجود  
ذلك السبب مثلا ان السحابة غير متوقفة في الوجود  
على وجود سبب بعينه من الاسباب الخاصة وايضا في  
من جهة طبيعتها ليست بتوقف في الوجود على ان يوجد  
بفوتة الروح فقط بل ان كان سبب اخر كان فانها كانت  
الاسباب التي اخضر مع انها اسباب ومع انها في العلم  
للتنتيجة ليست سببا مطلقا لطبيعة الحد الاكبر لم يدخل  
في الحد واما الاسباب يكون عللا للنتيجة بالذات والنتيجة  
الاكبر اذا كان مطلقا لانها فالالا اصغر بالعرض وتحت  
قد بينا قبل ان من الحد ودالك هو انما هو علة  
للتنتيجة فقط دون الاكبر مثل السخونة التي في الروح فانها  
علة لوجود الحرارة في هذا البدن لا لوجود الحرارة في  
فان وجد هذا المثل الذي اخضر مع علم تلك علة

مطابقة للنسبة المعلول منعكسة عليها كانت هذه القواعد  
 عطلة لذلك انهم اقر ما له ولا يجب ان لا يزال واحد فيها  
 وبين العلم عام اخر فذلك انهم بل يثبت عند علمه  
 اول بلا توسط فيكون علة خاصة ومعلوم عام لا واسطة  
 بينهما النسبة من العلة شالان السحاب وان كانت  
 مجتمع علة كلها في شدة تكثف الهواء العاك فيكون مثلاً العلة  
 المطابقة للسحاب شدة تكثف الهواء العاك فان شدة تكثف  
 الهواء العاك علة من البخار المتعاقد والبرد واليخوزان يكون  
 بينهما وبين شدة التكثف سبب عام اخر وان كان  
 وقف اخر الاثر فالبرد والبخار غير ما خوذ في حد السحاب  
 لذلك العلة المتكثفة حد الهواء العاك في اجودته في  
 حد السحاب فكان من العلة هذه الحاصل عن دخلة  
 في الحد من منعكسة الفصل التاسع في تحقيق ما  
 ما اوردته المعلم الاول في معنى توسط العلة ومحاذاة  
 من هذه كلامه في معنى الايضاح فلنرجع الآن الى الوجه  
 الذي يجب ان يفهم عليه كلام المعلم الاول لنستعرض  
 الشكوك فيقول يجب ان يفهم كانه يقول انه وان كان

الفصل التاسع



قد يمكن ان يحكم بالحد الاكبر الواحد بسبب وساطة شئين  
مثلا ان يحكم به على جوه كواسطية بعضهم ما بين الاخر  
فقد يشترك لا يلزم اذا وضع العلول الالهية وجود ان  
يوضع من جهة الشئ ان يختص اي علة كانت وانقبت  
ولا ان يوضع واحدة بعينها وان كان لا بد من ان يكون  
قد وجدت علة ما وكل لا كل علة وكيف اتفق بالانها  
يتعين ما يتعين بسبب فقد يمكن ان يوجد ما هو بخلاف  
هذا ويكون العلة فيه لا يؤخذ للشيء الكثيرة الا بوسط  
معلول واحد مساو ولكن المطر في المسئلة كلها وعلة  
كلية ومطلب يشي كل له العلة اولا وان كانت متماثلة  
ثانيا مثلا ان حمود الرطوبة يوجد لا شجار شئ من التين  
والجوز والكرم ولكن يوجد لا الشجر والها وهو من  
الورق فيكون كل عرض العرق وكل شجر منتشر الورق  
فان رطوبة تحرق اذا اخذت بطلت لروحها الطبيعة  
الساكنة فانشرت فيكون الا انتشار هو الاكبر العلول وجود  
الرطوبة والسبب والعلة وعرض الورق هو السبب  
لذا العلة اولا وليس الا انتشار معلول وجود الرطوبة

٢٠  
٢١

لا في ذاته ولكن بحسب جموده في موضوع قابل هو معلول  
له مطلقا وما كان كمثل هذا ممكنة بوجوب حكمها فقط  
معلوما في انبعاث كثيرة ولكن ليس لها اول ولا اية بحسب  
كلها وهي علة له لا في وجوده في موضوع هو موضوع فقط  
بل لوجوده مطلقا في مثل هذا ما يجب ان تكون العلة  
داخلية في حد الحكم المساوي لها وذلك لان العلة هي هنا  
يجب ان لا تكون تخص من المعلوم فان الاخص من المعلوم  
ليس علة الطبيعة لهذا لا كبر المعلوم على الاطلاق بل علة  
لوجوده في موضوع موضوع كما او ضمنا من قبل تلك  
الموضوعات تكون لا محالة مختلفة الانواع وقد فرضنا  
هنا ان العلة ليست لموضوع موضوع بل لا مرجع  
فان مثل هذه العلة داخلية في الحد من حد مبدأ  
برهان والاو هو في مثل هذا الموضوع هو الذي يكون متفكسا  
لا في كل موضع فعلا هذا يجب ان نفهم قول المعلم الاول  
ولا يجب ان يضيق في مثل هذا المناس من جهة ان انقضاء  
البرطوية ليست علة بالذات لانقضاء هو انقضاء الطبيعة  
وانما لا تقتضي او الجود للبرطوية تراها ما كان فهو علة

[illegible]

هو علة من محققا محصلا غيرهم فيجب ان يكون ما يجب  
 عنها في بارئها محققا محصلا غيرهم ولا معنى يدل  
 عليه باسم واحد اذا كان هذا محققا فان لم يكن الكبر  
 محصلا فالأول ليس محصلا فان خصصت مسائل  
 لموضوعات مختلفة فيها مطلوب واحد والمطلوب  
 أولا لمعرض عام لها فالمسائل ليست كثيرة بل واحدة وكذا  
 اذا اخذت لها حدودا وكل محصنة فليست بالمحقيقة  
 كثيرة بل واحدة لوحد المطلوب فان التخصيصات  
 المحقة بر قد يزال وسيبقى العلة للعرض العام في ذلك الحكم  
 بعينه مثل ابدال النسبة بخصيص بالعدد وهناك حداو  
 اخر وخصص بالقادير وهناك حداو اخر وانما هو اولا  
 لكم بما هو كمال الحد الاو هو الشر المستتر للحد من علة  
 وذلك ايضا اولا لكم لكنه كما عرض للحد من الكبرين والافترق  
 ان خصصا بجنس واحد فكل عرض للاوسطين ان  
 خصصا تاما ان لم يكن للبيان مثل بيان ابدال النسبة  
 الماخوذة في الهندسة على وجه الحساب على وجه  
 بل مثل بيان المشابهة الماخوذة في التوزع على وجه

الاوسطين الماخوذة في العلية المختلفة  
 وهو الفرضية الترتيبية الجبرية

الشكل

على وجه فليس يمكن أن يكون الحد الأوسط في التشابه المطلق  
في المسئلتين واخذا بوجوب الاسم في التشابه فهما  
واحدة بالاسم ومختلفة في الحد فان حد التشابه في  
اللون هو <sup>بعض</sup> في الجنس وفي الشكل تساوي الزوايا  
وتناسب الاضلاع ولو كانت التشابه لا باسما والاسم  
ولكن بالتشكيك والاتفاق في النسبة لكان الحد الأوسط  
كذلك كما يؤخذ في المسائل المتطلوبة بأنها نسبة  
مشكلة مثل القوي والطيء والقوة وغير ذلك فقد بان  
من هذا حال نسبة الحد الأوسط الى الحد الاكبر مثل  
هذا الباب واما نسبة الحد الاصغر فانه انما يكون  
منعكسا عليه اذا اخذ فاما الحد الأوسط والعلية لاولا  
مثل عرض الورق فجعل هو الحد الاصغر فقبل كل شجرة عرض  
الورق فاما ان احدهما هو ثانيا فجعل حد الاضطر مثل  
شجرة قتل الانواع تحت الحد الاصغر الاول لم يجب ان يعكس  
البيته مثل الثنية والكرم فان اثنان الورق يكون  
عليها كليا ثم قبل اخذ بالكل الفاضل عليه البراين ومن قبل  
فانما كان يسمى كليا المعنى اخر ولنا عليه نهكنا ثم العلم

الاول واضح ماديس اليه من المذهب فقال انه قد يجوز  
 ان يكون علل كثيرة بمعنى مع كثرتها اخضر المعلول فيكون  
 علته شيء واحد ولكن في موضوعات مختلفة مثل ان  
 علته طول العمر اما في النسخ وذكور الاربع فلهذا المراد واما  
 في القطر فمفسر المراجع او شيء اخر ولها شيء واحد في  
 واحد فلا يجوز ان يكون علل مختلفة اي العلل التي  
 بانهم على نحو ما قلنا في الصدور بل ان يسأل انما اذا انعكس  
 على الموضوع علته المحول ثم كان للحوادث اعم منها لا انعكس  
 على الموضوع فقلنا ان هذا السحاب كان من برد ومن تكثيف  
 الهواء وسحاب آخر كان من بخار ومن تكثيف هو في  
 احديهما علته تكاثف الهواء وهو في الآخر تكاثف  
 البخار فانها هو العلته الخاصة بالسحاب الاول وانها  
 هي العلته الخاصة بالسحاب الثاني فالجواب ان الخاص  
 بالاول هو الاقرب اليه في البرد والثاني الاقرب اليه  
 وهو البخار والخاص بالسحاب المطلق هو الاقرب اليه  
 وهو يكشف الهواء وبجملة فان العلل للموضوعات الخاصة  
 بالعلل الخاصة والعلته للموضوع العام هي العلته العامة

مكشف

وقد عرفت من هذا الموضع والعام في العلل وايضا اذا كان  
 بين الطرفين ساطع متساوية بينهما واما في بعض العلل  
 الاخرى هو الاقرب اليه تملكها علة لوجود العلة  
 الثانية لها فلهذا هو اقرب من الحول والعلة الاكبر هي  
 الاقرب من الاكبر فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة  
 وعلة الاكبر وحده بان الاول هو علة النتيجة فما هو  
 اقرب من الاخر فهو اول بالعلية للنتيجة والثاني  
 هو علة الاكبر وحده وكنت احيى بمسألة النتيجة في  
 هذا الموضع علة التصديق بها بل علة وجودها في نفسها  
 الفصل العاشر في خاتمة الكلام في البرهان  
 قد بينا من قبل ان العلم بمبادئ البرهان يجب ان يكون  
 اكثر من العلم بنتائج البرهان فلما بينا ان العلم بمبادئ  
 علم ولعمري واحدة او احدها علم والاخر شيء آخر  
 ولعمري اخر غير العلم اما ان يكون موجودا فينا كما خلقنا  
 ونحسرها منذ ذلك الوقت فكيف يكون عندنا علم  
 وكنت لا اعطيه حتى استكملنا وليس يجوز ان يكون عندنا  
 علم برهائن لان العلم فكيف علم اوضح من البرهان فلو ان كنا

ولكن

الفصل العاشر

فلما كان يشك في

اصح





وخلقته كخلق الذئب الفار بها وخلق المحس البهائم  
وإنما يأخذ هذه الصورة بالحس ويخبرها في الجبال وهي  
في مقدم الدماغ والثاني في المحس مثل منافات  
الذئب ومواقف المحس وهذا القسم لا يدرك الحيوان  
بالحس بل يقع متميزة لها كالعقل لا ويسمى وهما مخزنان  
في قعر آخر نسيجه ذكرنا وهما في مؤخر الدماغ وهذه  
القوة الباطنة فإنها في الإنسان ما قور وخاصة قوة  
الذكر والحفظ والوهم والحس والوهم نوكدان مما يخرج  
في الصور وفي الحافظة بالكرير ثم ان القوة الباطنة  
للعلم الاوفا في مطالع هذه الاوامم الباطنة فمير الشبه  
والخالف وينزع عن كل صورة ما لها بالعرف وتقردها  
بالذات فيحدث فيها اول شيء تصور البسائط ثم تركب  
تلك البسائط بعضها ببعض بموتة قوة تسمى مفكرة وتسمى  
بعضها ببعض فسلوح لها في تلك الكائنات فاما  
انفق ان كان منها علمة شأنها ان يعلم بلا علم ولا  
علم وغزيرة مثل ان الكل اعظم من الجزء وفي كثير منها استفيد  
حكم التركيب والتفصيل من الحس على سبيل التجربة وقد قلنا

ما يحسن التجربة فاذن السبب في اننا لانعلم هذه المبادئ هو  
فقداننا مبدأ اتصالها وهو التصور فان المبادئ الاولى  
وان لم يكن لها مبادئ من جهة التصديق فلها مبادئ من جهة  
التصور واما مبادئ من جهة التصور فكانت بالحس  
والحمل والتوهم فاذا التمسبت يمكن ان يورد التركيب  
والفصيل بينهما مورد التصديق فتصور من حيث  
هي مركبة وتفصلته وبعد هذا التصور يعقلها بالذات  
وهذا التصور واحد مبادئها وكما ان الحفظ يتأكد بحسوسها  
مستشهدة متكررة فكل التجربة تتأكد بل نعتقد محفوظات  
متشابهة متكررة فيكون هذا الوجه لنا ان نفصل الحليات  
المعشورة والحليات المصدق بها بلا زهران فيكون  
اقتناء بها الوجه غير وجه التعلم والتعليم وتكون انما  
قد يبالا ان ساطعها لم تلح لنا ولم نخطربا لتأقلا استفاد  
الواحد من الحس والحمل ساطعها على النحو المذكور  
فلا حلة تاليها كان ذلك سبب تصديقها بالذات  
اذ كان متصلها بالعضو الالهي الذي لا يتفصل عنه المستعد  
ولها مبادئ الطوم فيستفاد لها من التجربة ولها مبادئ

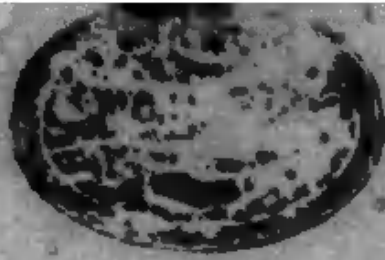
نفسنا الباطن الباطن لا يصدق فيكون المكشوفات  
 من العلوم قد سبقها سببا للجهل وهو عدم لوح الباطن  
 للذهن وعدم الوط والقرين والاول والابن يتبعها سببا  
 احدا التبين وهو الاول وقد شبه العلم الاول حال اجتماع  
 صور الكل في النفس كحال اجتماع الصف في الحرف فانه  
 اذا وقعت به زجة فثبت واحد فقصده آخر ووقف  
 معه ثم ثلثا ثالث واتصل الامر فعمل واحد واحد يعود  
 انتظم الصف ثانيا فيكون الصف ينتظم قليلا قليلا وكل  
 العلم والصور الكلية العقلية ترسم في النفس قليلا قليلا  
 عن احوال محسوسة اذا اجتمعت كنسبها النفس الصورة  
 الكلية ثم قد فها وذلك ايضا لان الذر يحس الجزر فقد  
 يحس بوجه الكل فان الذر يحس بقراط فقد يحس  
 بالانسان وكل ما يؤديه فانه يودر الى النفس بقراط وانسان  
 الا انه لا يمكن منتشرة لحوار من الانسان لا انسان  
 صراح ثم ان العقل تفسيره ويميط عنه الحوار فليس له  
 الانسان الجرد الذي يفارق به قراط اقل الطير والحيوان  
 لم يكن اذكر الانسان بوجه ما كان الوهم خيالا وفي الحيوان

تاما

لا يتميز بين النوع الواحد والنوع الآخر ما لم يكن عقل  
اولا الحسن ايضا غير ذلك بل الوهم وان كان الوهم انما  
تميز شيئا والعقل يميز شيئا اخر وكلما اصطادت هذه  
القوة مع كل ما ضمنته الى آخر واصطاد بها ما عكسها  
اخر وهذا الماخذ الطبعي فادراك النفس للامور الاول  
مشبه بالماخذ الصاعى الذرى اليه يدعو المعلم الاول  
في اقتباس الحدود وهو التركيب وهذا من دلائل  
سفر التركيب قيل فلنيطر اى قوة من قوت النفس هذه  
فانا نقول ان للنفس قوة علامة بها يكسب المجهول  
بالنظر وقوة عاقله وقوة طائفة وقوة مفكر وقوة  
مبتدعة ولا نعزها في القوى الباطنة قوة دراكه  
غير هذه ثم انطائه والمتفكره والمتوهمه للبعيد بها  
ولا حكمها صارق دايما حتى تقدم على قوة العلم والقوة  
المعلم صالحة لهذا لانه كان بسدا لبرهان ليس كذلك  
بالبرهان فكل كسب العلم لا يزال بقوة العلم ولم يبق  
قوة يصح بهذا الا العقل فلهذه القوم هو قوة العقل  
النظري المحض قينا وهو الاستعداد الفطري الصحيح

رسالة الغفران  
والتوحيدين يوم يقوم

النظر في



واما المبدأ القبول العلم فهو العقل بالملكة وسيرقات  
في كتاب النفس وهذه القوة العنيفة لها انما يفعل

فعلها الاول اذا اعتكلى مزاج الدماغ

فبقوت انقور العنيفة اعني الحيات والذكور

وانهم والفكره فتت آلات العقل

واعلم ان النظر في المواضع المعينه في الفن

في الجدل نافع جدا في البرهان اذا تعقبت

منه المواضع البرهانية ونحوه تنقل

من مهنا الى ما هناك فاد لو وضع

موضع برهاني والنسب عليه

والله تعالى اعلم

تم الفن الخامس وهو البرهان ونحمد الله والحمد لله  
رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآله جميعين

٤٤٤

٤٤٤

وفرغ من كتابته محمد شريف بن عبد الغني بن شيخ  
خضر حصا عفي ذنوبهم يوم الثلاثاء اواخر شهر رجب

